مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٤٧

الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد وولدغريما
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد بياجيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولجين نيوني
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2017/1056)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2017/1056)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، تركيا، كندا، الهند وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة وزمه فروغ، العضو المؤسس لمنظمة ”دراسات المرأة والسلام“ وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان.

وينضم السيد فيدوتوف والسيدة فروغ إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا وكابل، على التوالي.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أنبه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1056، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من السيد ياماموتو والسيد فيدوتوف والسفير خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨(٢٠١١)، والسيدة فروغ.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (*تكلم بالإنكليزية*): مع اقتراب هذه السنة التقويمية من نهايتها، ما زال يتعين علينا معالجة المسألة التي تشغلنا أكثر من غيرها في أفغانستان: وهي عملية سلام مقنعة لإنهاء ٤٠ عاماً من الصراع التي تركت ٣٩ في المائة من السكان تحت خط الفقر، بما في ذلك ٣,٣ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

وقبل عام واحد في هذا المجلس، دعوت جميع الأفغان للعمل معاً وإيجاد سبل لبناء مستقبلهم المشترك. ودعوت كل بلد من بلدان المنطقة أيضاً إلى المساعدة على تهيئة مناخ مؤات للسلام في أفغانستان وفي المنطقة. ويجب أن نستخدم أشهر الشتاء الوشيكة، عندما تميل مستويات الصراع إلى الانخفاض، من أجل المضي قدماً بشأن هذه المسألة قبل تجدد دورة العنف في الربيع القادم.

فكيف يتأتى ذلك؟ إن اجتماع عملية كابل المزمع عقده في ١ شباط/فبراير يتيح فرصة لذلك. ومن المتوقع أن تعرض حكومة أفغانستان في هذا الاجتماع مفهومها الاستراتيجي للتوصل إلى تسوية سياسية مع المعارضة المسلحة، والتماس دعم المجتمع الدولي. ويجب عدم تفويت هذه الفرصة. ويتعين على الحكومة والشركاء الدوليين التركيز على كيفية خفض مستويات العنف في العام المقبل. وعلينا أيضاً أن نسعى إلى بدء حوار

منظم من أجل السلام. ومرة أخرى، ندعو طالبان إلى إبداء رغبة واضحة لبدء مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، وبدء الحوار الأولي.

وإنني أرحب بزيادة المشاورات فيما بين بلدان المنطقة بشأن تأمين السلام في أفغانستان. فبلدان المنطقة تدرك أن لها مصلحة مشتركة في مستقبل أفغانستان. بيد أن أي توافق إقليمي يجب أن يُبنى على سياسة واضحة. ولا بد أيضاً من تعزيز الجهود الإقليمية من أجل السلام. ولذلك، فإن العرض الذي ستقدمه الحكومة الأفغانية في اجتماع عملية كابل يكتسي أهمية بالغة.

وثمة مسألة حاسمة أخرى هي إجراء الانتخابات البرلمانية في العام القادم، تليها الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وإجراء انتخابات ذات مصداقية ومقبولة وفي الوقت المناسب أمر لا غنى عنه للحفاظ على النظام الدستوري والثقة في نظام الحكم التمثيلي.

وحتى أكون صريحا، لم يحرَز تقدم كاف في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وقد أدى غياب التقدم والانتقادات المكثفة من أصحاب المصلحة في الانتخابات بلجنة الانتخابات المستقلة إلى التصويت لاستبعاد رئيسها. وتحتاج اللجنة إلى المضي قدما بالأعمال التحضيرية للانتخابات بشكل واضح لاستعادة مصداقيتها.

وفي تطور إيجابي، أعلنت اللجنة أخيراً في ٦ كانون الأول/ديسمبر الطرائق التي ستستخدمها لإجراء تسجيل الناخبين. وإذا ما نفذت العملية حسبما هو مقرر، فسوف تنتج لأول مرة سجلاً كاملاً وحيداً للناخبين، فضلاً عن قوائم الناخبين القائمة على مراكز الاقتراع. وهذا سيسهم كثيراً في خفض حالات الغش عن طريق الحد من عدد بطاقات الاقتراع الإضافية الموزعة. وما فتئ فريق الدعم الفني التابع للأمم المتحدة يعمل عن كثب مع اللجنة بشأن المفهوم العملياتي لتسجيل الناخبين، وسيساعد اللجنة في تنفيذه، وإن كانت هذه، في نهاية المطاف، عملية يجب أن تملكها وتقودها المؤسسات الأفغانية. وأود أيضا أن أشدد على الأمن بوصفه عاملا حاسما يمكن من إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. ويتعين على الحكومة الأفغانية وضع خطة أمنية شاملة لهذه الممارسة الديمقراطية.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بذل جهودها لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وعقدنا مؤخراً ١٣ حواراً في جميع أنحاء البلد وصفت فيها النساء بعبارات مؤثرة في كثير من الأحيان كيفية عرقلة مشاركتهن كناخبات ومرشحات بسبب الفساد والتنازع والمعايير الثقافية المحافظة. واستنادا إلى هذه التجارب، قدمت النساء توصيات عملية لتعزيز المشاركة القوية للمرأة في انتخابات عام ٢٠١٨ وما بعدها.

وعلى الرغم من موسم القتال الضاري، أدت الجهود التي بذلتها مؤخراً قوات الأمن الأفغانية لحماية المدنيين إلى انخفاض عدد القتلى والجرحى من المدنيين بسبب تلك القوات أثناء الاشتباكات البرية. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من جانب العناصر المناوئة للحكومة، فضلاً عن الضحايا المدنيين الذين سقطوا نتيجة الغارات الجوية التي شنتها القوات الموالية للحكومة. وإجمالاً، لا يزال عدد الخسائر في صفوف المدنيين عند مستويات عالية للغاية. وما زلت أتلقى تقارير مقلقة عن تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحركة الطالبان. وأحث الطرفين على الكف فورا عن هذه الممارسة غير المشروعة.

إن انتخاب أفغانستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان يتيح فرصة لجميع المؤسسات الوطنية، بما فيها الجيش، للوفاء بالتعهدات العلنية بالامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية. وكخطوة أولية، أشجع الحكومة على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وأن تسحب تحفظاتها على الاتفاقية.

إننا كثيراً ما نغفل عن أثر اقتصاد أفغانستان على مجتمعها وعلى الصراع. وقد أدي الانخفاض الكبير في الوجود العسكري الدولي في عام ٢٠١٤ إلى انهيار في النمو الاقتصادي، من ١٠ في المائة إلى ناقص ٢ في المائة. ومن المتوقع أن تسجل أفغانستان هذا العام نموا إيجابيا للسنة الثانية، ولكن ليس كافيا لاستيعاب ٤٠٠ ٠٠٠ من الشباب الأفغان الذين يسعون سنوياً للانضمام إلى القوى العاملة.

وفي الوقت نفسه، فإن الاقتصاد غير المشروع آخذ في الاتساع، كما يتضح من الزيادة الهائلة في إنتاج الأفيون التي وثقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٧ ومن المعروف أن تجارة المخدرات تشكل مصدرا للأموال المخصصة لحركات التمرد. ويجب علينا أن نعزز جهودنا إزاء تلك المسائل، وأن نوليها اهتماما أكبر.

وإذا أريد لرؤية التنمية الاقتصادية الأفغانية أن تكلل بالنجاح، فلا بد من دعم إطار السلام والتنمية الوطني الأفغاني. وتشارك أسرة الأمم المتحدة برمتها في حوار مستمر مع الرئيس بشأن تحسين مواءمة عمل الأمم المتحدة لدعم هذا الإطار، وتوفير القيمة الفعلية مقابل الأموال المصروفة وإظهار الأثر. ويتمثل هدف الحكومة في الحد من الاعتماد على المعونة وتأمين قاعدتها الضريبية الخاصة بها. وسوف يتطلب ذلك بذل جهود مكثفة لحفز القطاع الخاص، والحد من الفساد والإجراءات البيروقراطية، وبناء الهياكل الأساسية التي تسمح لأفغانستان بالاستفادة من موقعها الجغرافي المركزي. وبمجرد وضع آليات الاستثمار والبنى التحتية، يمكن استغلال الثروات المعدنية في أفغانستان. وتحقيق ذلك الهدف أمر ممكن. وقد شهد العام الماضي تقدما هاما في تطوير الهياكل الأساسية، بهدف ربط أفغانستان بأوروبا عبر بحر قزوين والقوقاز بمنطقة بحر العرب.

وتبين هذه التطورات الكيفية التي توفر بها علاقات أفغانستان مع جيرانها فرصا لتحقيق الازدهار. غير أن هناك أيضا عقبات. ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن تزايد الأنشطة العسكرية بين أفغانستان وباكستان. فقد وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بعض أوجه المعاناة التي تسببها هذه الأنشطة للسكان المحليين، بما في ذلك الخسائر في صفوف المدنيين، وإغلاق المرافق التعليمية، وتشريد السكان. وأدعو حكومتي أفغانستان وباكستان إلى إيجاد سبل للتعاون بقدر أكبر من الفعالية من أجل معالجة هذه المسألة التي تؤثر على سكان البلدين.

إن الإنجازات التي تحققت في مجال التعاون الإقليمي مشجعة، غير أن المكاسب الرئيسية للتعاون الإقليمي لا يمكن تحقيقها حتى يتحقق السلام والاستقرار في أفغانستان. ولا أعتقد أن هذا الترتيب يمكن عكس مساره. وفي الأشهر المقبلة، لا بد من إحراز تقدم كبير في الأعمال التحضيرية للانتخابات، والمحاولات الحقيقية للحد من العنف، والانتقال نحو عملية سلام ذات مصداقية. وبسبب الطابع الدوري للنزاع فإن الفرص التي سيتم إضاعتها في الأشهر الثلاثة المقبلة، ستضيع على الأرجح، في السنه المقبلة.

وقبل أن أختتم بياني، نرجو من أعضاء المجلس تقديم الدعم السياسي والمالي لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، التي توفر المساعدة لـ ٣,٣ ملايين شخص هم في حاجة إليها.

ونحن نرى أن هناك حاجة للتركيز على السعي إلى تحقيق السلام. والأمم المتحدة على استعداد للقيام بكل ما في وسعها، بدءاً بإثارة أهمية المسألة، كما حاولت أن أفعل اليوم، إلى استخدام المساعي الحميدة للوساطة، إذا ما طُلب ذلك. ويحدوني وطيد الأمل في أن يؤدي التعاطف مع المعاناة المستمرة للملايين من الأفغان، إلى دفعنا جميعا إلى بذل الجهود اللازمة لتحقيق السلام، وتحقيق الفرص الهامة التي تتجاوز اتفاق السلام الذي تمس الحاجة إليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): شأني شأن صديقي وزميلي السيد ياماموتو، تكلمت أمام المجلس بشأن أفغانستان في العام الماضي (انظر S/PV.7844). وفي تلك المناقشة، ذكرت أن الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد بيّنت تراجعا مقلقا في الجهود الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات غير المشروعة، وسلطت الضوء على ضرورة معالجة هذا الخطر المدمر.

واليوم، بعد سنة، أصبحت الحالة أكثر سوءا. إذ تبيّن الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧ مستويات غير مسبوقة في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاجه. وارتفعت تقديرات الإنتاج بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا لتبلغ ٩ ٠٠٠ طن متري. وازدادت المساحة الإجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون لتصبح ٣٢٨ ٠٠٠ هكتار. وهذه أرقام قياسية طوال تاريخ أفغانستان. ولا يخطئن أحد – نحن نواجه أزمة حقيقية، ويجب أن تكون استجابتنا عاجلة وسريعة وحازمة.

إذ قد تنطوي الزيادة المتوقعة في كميات الهيروين عالي الجودة ومنخفض التكلفة على عدد من العواقب السلبية بالنسبة لأفغانستان وجيرانها والعديد من بلدان العبور أو المقصد. وقد تُتَوَقَّع زيادة في استهلاك الأفيون وما يتصل به من أضرار، في العديد من أنحاء العالم. وتكافح أفغانستان والمجتمع الدولي طوال سنوات عديدة من أجل التصدي للتحديات الهائلة التي تشكلها المخدرات وما يتصل بها من تهديدات الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد. ويؤكد تحليل تم إجراؤه مؤخرا الصلات الأقاليمية بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية التي تستغل الاتجار بالمخدرات.

وفي مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان لعام ٢٠١٦، أيَّد شركاء أفغانستان خطة الإصلاح الطموحة التي قدمتها الحكومة الأفغانية، وتعهدوا بمواصلة الدعم السياسي والتمويل المالي لمساندة البلد في طريقه نحو تحقيق الاستقرار والتنمية. ومع ذلك، يجب علينا أن ندرك أن الاهتمام في السنوات الأخيرة قد تحوّل تدريجيا بعيدا عن التهديدات التي تشكلها المخدرات. ويجب علينا أن نعكس هذا الاتجاه أو احتمال زيادة توسع نطاق التأثير المزعزع للاستقرار من جانب الجهات من غير الدول والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيين العنيفين. وثمة خطوات ذات أولوية يتعين اتخاذها.

أولا وقبل كل شيء، فإن البرامج الشاملة لمكافحة المخدرات التي تعمم مكافحة المخدرات في البرامج الإنمائية الوطنية هي أمرٌ أساسيٌ. ويشمل ذلك تعزيز التنمية البديلة من أجل إيجاد فرص عمل جديدة، فضلا عن الحصول على التعليم والخدمات المالية وإمكانية وصول المزارعين وأسرهم إلى الأسواق.

ثانيا، من أجل كفالة فعالية الاستجابات التنفيذية للحد من العرض، يجب التركيز على جميع جوانب بناء القدرات في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك تقديم الدعم للتحقيقات القائمة على المعلومات الاستخبارية، والتسليم الخاضع للمراقبة، وبرامج القضاء على الأفيون، وتفكيك مختبرات التجهيز، والإدارة المتكاملة للحدود، ووحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون، فضلا عن قدرات الادعاء العام، من أجل تعطيل الشبكات الإجرامية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل وقف تحويل السلائف الكيميائية والاتجار بها في أفغانستان لغرض صنع الهيروين.

رابعا، يجب علينا أن نواصل بناء القدرات في مجال الحظر للبلدان الواقعة على ممرات الاتجار الرئيسية بهدف تعزيز الفعالية في الأمد الطويل بدلا من التركيز على المضبوطات الفورية.

خامسا، نحتاج إلى اعتراض التدفقات المالية غير المشروعة ودعم الملاحقة القضائية الفعالة، وكذلك مصادرة الأصول واستردادها.

وأخيرا، وفي مجال الوقاية والعلاج، يجب توسيع نطاق الاستجابات على وجه السرعة، وقبل كل شيء، في أفغانستان التي لا تزال تواجه العواقب الصحية الوخيمة لتعاطي الأفيون وإساءة استعماله.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع أفغانستان والبلدان المجاورة والمنطقة الأوسع نطاقا لتعزيز الاستجابات المتكاملة اللازمة، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة والتوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ونحن نسعى الآن إلى تكثيف العمل الإقليمي والأقاليمي لمواجهة الزيادات في زراعة الأفيون وإنتاجه، ومواجهة التهديدات المتصلة بالجريمة والإرهاب والفساد. ويشمل ذلك تقديم الدعم الشامل لتنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات ٢٠١٥-٢٠١٨، بقيادة أفغانستان.

ولكننا لا يمكن أن ننجح بدون المشاركة والالتزام المتجدد، بما في ذلك الالتزامات المالية للدول الأعضاء. وليس بوسع المجتمع الدولي القيام بأقل من ذلك. وأشكر المجلس على الاهتمام الذي أولاه لهذه المشكلة الملحة.

وكما هو الحال دائما، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على استعداد لتقديم الدعم للمجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير عمروف.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلق بأفغانستان وحركة طالبان. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمهما لأعمال لجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨(٢٠١١).

إن الهدف الرئيسي للجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) هو ردع حركة طالبان والجماعات المرتبطة بها باستخدام أدوات مثل التجميد العالمي للأصول والحظر العالمي للسفر والحظر العالمي لتوريد الأسلحة. وفي الوقت نفسه، يهدف نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى دعم عملية السلام والمصالحة، بما في ذلك باستخدام عملية رفع الأسماء من قائمة الجزاءات وعملية منح الإعفاءات لتمكين الأشخاص المدرجين في القائمة من المشاركة في مفاوضات السلام والمصالحة وغيرها من الأنشطة المعتمدة. ويشكل وجود نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أمرا مهما لحركة طالبان. إن الشطب مما تسميه حركة طالبان قائمة الأمم المتحدة السوداء يمثل باستمرار أحد المطالب الثلاثة الأولى للجماعة .

وفي عام ٢٠١٧، شطبت لجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) اسم أحد الأفراد المبلغ عن وفاتهم من القائمة بناء على طلب الحكومة الأفغانية. ولم يرفع من القائمة اسم أي فرد أو كيان إضافي هذا العام، ولم يضف أية أفراد أو كيانات إلى قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ولدى اللجنة ما يدعو إلى التفاؤل في الأشهر المقبلة، إذ أن هناك مؤشرات تدل على أن الحكومة الأفغانية وغيرها من الدول الأعضاء قد تطلب رفع أسماء عدة أفراد من القائمة بغية تيسير جهود السلام والمصالحة. وفي ذلك السياق، فإن رفع اسم قلب الدين حكمتيار من القائمة في وقت سابق هذا العام من جانب اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧

(١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشامل، وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بناء على طلب الحكومة الأفغانية، أحدث أثرا إيجابيا على عملية السلام والمصالحة. ومنذ رفع اسمه من القائمة، ظل السيد حكمتيار يشارك في العملية السياسية في أفغانستان، مما يعزز آفاق المصالحة مع الأفراد الآخرين في المستقبل.

ومنذ وفاة زعيم حركة طالبان السابق، الملا منصور، في عام ٢٠١٦، ما فتئت صفوف قيادة حركة طالبان تواجه خلافات داخلية، بالدرجة الأولى بين الفصيل الموالي لمنصور والقائد الجديد هيبة الله أخوندزاده، الذي لم يدرج في القائمة بعد. وأشار أحدث تقرير لفريق الرصد (أنظر S/2017/409)، المقدم إلى اللجنة في أيار/مايو إلى أن أسباب الخلاف تعود بالدرجة الأولى إلى مسألة قدرة هيبة الله أخوندزاده على القيادة من الناحية العسكرية وإلى توزيع المالية، ولا سيما الأموال التي كان يسيطر عليها سابقا الملا منصور.

ولكن تلك الخلافات الداخلية لم تؤثر في القدرات العسكرية لحركة طالبان. ونتيجة لذلك، كان عام ٢٠١٧ سنة صعبة أيضا فيما يتعلق بالتحديات الأمنية. وعلى غرار الأعوام السابقة، احتفظت حركة طالبان بالقدرة على شن هجمات ضد القوات الأفغانية والشعب الأفغاني والوجود الدولي في أفغانستان، بالرغم من التدابير الجزائية. والواقع أن تقرير فريق الرصد توقع موسم قتال صعبا للغاية، مع احتمال تهديد حركة طالبان لعدد من عواصم الولايات في شمال البلد وجنوبه. وتأكد ذلك منذ ذلك الحين، مما يشير إلى أنه بالرغم من الخسائر الكبيرة، فإن قوام مقاتلي حركة طالبان لم يتقلص. ولا تزال تلك الاشتباكات تمول بشكل رئيسي من اقتصاد المخدرات والاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية. كما يؤدي إلى تعقيد الحالة في أفغانستان وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ومع ذلك، من الأهمية الإشارة إلى أنه بالرغم من الخسائر الأولية التي ألحقتها حركة طالبان بالقوات الحكومة الأفغانية، فإن هذه القوات تمكنت من الحفاظ على السيطرة على المقار في المقاطعات والمناطق التي تعرضت في البداية لهجوم عنيف من جانب حركة طالبان. وذلك يدل على أن القدرات القتالية للحكومة آخذة في التحسن بقدر لا يستهان به بسبب استمرار الدعم والمساعدة التي تلقتها من الوجود الدولي في أفغانستان.

ومع أن هناك العديد من الهياكل والأطر القائمة من أجل تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، فإن التنفيذ لا يتوقف على الجهات الفاعلة الداخلية وحدها، بل يتوقف أيضا على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولذلك تود اللجنة أن تناشد الدول الأعضاء الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تقديم المعلومات التي من شأنها أن تساعد على إبقاء قائمة الجزاءات مستكملة بقدر الإمكان.

وكان من التطورات المثيرة للقلق الزيادة الكبيرة لإنتاج الأفيون في أفغانستان، الذي لا يزال يغذي أنشطة حركة طالبان. وأبرزت الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧، التي أصدرتها في تشرين الثاني/نوفمبر حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، زيادة بنسبة ٨٧ في المائة في إنتاج الأفيون، مرتفعا إلى ٩٠٠٠ طن من مستواه لعام ٢٠١٦ البالغ ٤٨٠٠ طن. ومن الواضح أنه لا بد من معالجة ذلك، إذ أن تورط حركة طالبان في إنتاج وتجارة الأفيون بصورة غير مشروعة زود الجماعة بدخل سنوي قدر بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وسيحدث قطع ذلك المورد المالي تأثيرا كبيرا على قدرة حركة طالبان على تمويل هجومها ضد حكومة أفغانستان.

كما أن الفعالية العامة لتدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) تعتمد على التنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ومع المنطقة. وكان أحد أسباب سفري إلى أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر بصفتي رئيس لجنتي الجزاءات المفروضة بموجب القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) هو الانخراط بشكل مباشر مع المحاورين في الحكومة الأفغانية. وشعرت بالسرور من مستوى التواصل الذي لقيه الوفد خلال وجوده في كابل، بما في ذلك الاجتماعات مع الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله وغيرهما من كبار المسؤولين في الحكومة. وأثبتت الاجتماعات في كابل أن هناك إمكانية للاستفادة بشكل أكبر من نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨(٢٠١١) بغية ردع حركة طالبان ودعم عملية السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، أطلعت على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحديد أسماء أعضاء حركة طالبان لإمكانية رفعها من القائمة في الأشهر المقبلة من أجل تعزيز جهود السلام والمصالحة.

وفي الوقت نفسه، يلزم أيضا تجديد الجهود لإدراج الأفراد والكيانات المرتبطين بحركة طالبان الذين لم يدرجوا بعد في قائمة الجزاءات ولكنهم يقومون بأنشطة مضرة بالسلام والأمن في أفغانستان. إن الأطر القانونية موجودة لتنفيذ تدابير الجزاءات، ولكن الهياكل ليست فعالة إلا ضد الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة الذين يمكن التعرف عليهم. وبالرغم من وجود العديد من المعاونين لحركة طالبان غير المدرجين في القائمة حاليا، فإن بعض الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة يفتقرون إلى محددات الهوية الوافية التي من شأنها أن تمكن التدابير المضادة من العمل بصورة أكثر فعالية. وتلك التدابير ليست فعالة في إطار أفغانستان فحسب، بل هي فعالة أيضا وبصفة خاصة في مكافحة تدفقات الأموال والمخدرات والأسلحة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود. وتلك هي التحديات التي تمتد لتشمل المنطقة الواسعة، ويمكن لنظام الجزاءات أن يدعم المنطقة في مواجهة تلك التحديات.

إن اللجنة حريصة على مساعدة حكومة أفغانستان في توسيع نطاق استخدام الأدوات التي يتيحها نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وفي ذلك الصدد، تنتظر اللجنة اقتراحات الحكومة فيما يتعلق بتحديث قائمة الجزاءات. وتحث اللجنة مرة أخرى جميع الدول الأعضاء على المساعدة في التنفيذ المخلص لتدابير الجزاءات بغية النهوض بفعالية النظام. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومع أفغانستان والدول الإقليمية، في ظل رئاسة كازاخستان في عام ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أشكر السفير عمروف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فروغ.

السيدة فروغ (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي، السفير الياباني ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقديم الدعوة لي للمشاركة في هذه الجلسة. وأود أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن على دفاعهم عن السلام والعدالة في جميع أرجاء العالم. ويعلق شعب بلادي آمالا كبيرة على هذه المؤسسة الهامة بشأن العدالة العالمية.

وفي ضوء النزاع المسلح الدائر واستمرار أعمال العنف ضد المدنيين، لا سيما المرأة الأفغانية، فإن من الأهمية بمكان بشكل خاص أن أكون هنا. لقد دأبت على الدعوة إلى مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن على مدى الأعوام الـ ٢٠ الماضية، بعد أن عملت سابقا من أجل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في وزارة الداخلية والدفاع. إنني حاليا إحدى النساء الـ ١٢ الأعضاء في المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، ولكنني أتكلم بصفتي من نشطاء المجتمع المدني.

لقد عينت حكومة الوحدة الوطنية عددا من النساء الأفغانيات في مناصب قيادية وإدارية في مجلس الوزراء وبصفتهن حكام ولايات وقاضيات ومدعيات عامات، وكثفت الجهود الرامية إلى زيادة عدد النساء في قوات الشرطة والجيش. وأود أن أشيد بجهود السيدة الأولى لأفغانستان على وقوفها تضامنا مع المرأة الأفغانية.

ويعتبر العديد من الأفغان، وأنا شخصيا، أن أفغانستان تتحرك في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، هناك شواغل رئيسية، ولا سيما حيال إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الوقت المحدد. فالأفغان يريدون حكومة منتخبة وأعضاء منتخبين في البرلمان ومجالس الولايات والمناطق، إذ أنها عناصر هامة لرقابة الحوكمة الفعالة وتوازنها.

وفي حين يطالب جميع الأفغان بالديمقراطية والعدالة، فإن تأثير الجماعات المسلحة المحلية وحركة طالبان والمنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبعض الشخصيات السياسية أدى إلى إعاقة عملية العدالة الانتقالية والحريات المدنية في أفغانستان.

ولا نزال نُعتبر من أخطر البلدان فيما يتعلق بحرية وسائط الإعلام وحرية الصحافيين، ولم نشهد بعد العمليات الواجبة لمقاضاة العناصر التي تعرض حياة الصحافيين الأفغان من الرجال والنساء للخطر.

وعلى الرغم من الالتزامات الوطنية والدولية بتمكين المرأة في أفغانستان، لا توجد سوى امرأة وحيدة في حكومة أفغانستان – وزيرة شؤون المرأة – في حين أخفق البرلمان الأفغاني في انتخاب امرأة قوية أخرى كوزيرة للتعدين والنفط. كما أن هناك عدد ضئيل من نواب الوزراء والمدراء العامين من النساء. والمسألة لا تتعلق بالافتقار إلى القدرات، بل هي مسألة افتقار إلى الإرادة السياسية.

وفي عام ٢٠١٧، أفادت اللجنة الأفغانية لحقوق الإنسان بوقوع أكثر من ٠٠٠ ٥ حالة عنف شديد ضد النساء في أنحاء مختلفة من البلد، إضافة إلى عشرات من هذه الحوادث التي لا يبلغ عنها أو يسمع بها في المناطق التي لا تصل إليها الحكومة ووسائط الإعلام. ولا تعرف القراءة والكتابة سوى امرأة واحدة من كل ثلاث نساء. وتستهدف حركة طالبان والمنتسبون لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الآن النساء والأطفال بشكل عشوائي بغية إثارة الخوف في المجتمعات المحلية الأفغانية والسيطرة عليها. ففي الأسبوع الماضي، تحديداً، قتلت حركة طالبان امرأة رمياً بالرصاص علانية في سربل، إحدى المقاطعات الشمالية، لاتهام شقيقها بالتواطؤ مع الحكومة. ويقال إن المسلحين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعة جوزجان، التي تقع أيضا في الشمال، انتزعوا أكثر من ٣٠٠ طفل من أسرهم واقتادوهم إلى معسكرات تدريب مجهولة، وتشير تقارير أعضاء مجلس المقاطعة إلى أن هؤلاء الأطفال – الذين لا تتجاوز أعمارهم ست أو سبع سنوات – يجري تعليمهم كيف يصبحوا مفجرين انتحاريين.

وفي غضون هذا العام، نفذ أكثر من ١٠ اعتداءات على المساجد الشيعية في كابل ومقاطعات أخرى مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من الرجال والنساء والأطفال. ويحدث كل ذلك في الوقت الذي لا تزال الجماعات المسلحة الموالية للحكومة متواطئة في عمليات الاغتصاب والاختطاف والزواج القسري وابتزاز الأموال من النساء في الأسر في أنحاء كثيرة من البلد. كما أن الفجوة السياسية بين المركز والمقاطعات آخذة في الاتساع.

وقد اُعتمدت خطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في عام ٢٠١٥ وأحتفل بهذه المناسبة دوليا في ذلك الوقت. فالخطة ذات أهمية كبيرة وصلة وثيقة لحياة المرأة الأفغانية، ومع ذلك لم يتم تفعيلها بعد على الصعيدين الوطني والإقليمي. إن الحرب

الدائرة لا تخاض على الحدود، بل داخل مجتمعاتنا المحلية وفي أسواقنا وداخل مساجدنا. وتؤكد طالبان وجودها في مجتمعاتنا المحلية، وهجماتها الأولى تستهدف النساء. وإنجازاتنا السابقة فيما يتعلق بالمرأة تتلاشى أمام أعيننا شيئا فشيئا. ولكن المرأة الأفغانية ليس لها دور في اتخاذ القرارات بشأن كيفية مكافحة التمرد على الصعيدين الوطني أو المحلي.

ويتضح الطابع المتغير للنزاع في أفغانستان – من التمرد إلى القتل الوحشي للمدنيين والنساء، على وجه الخصوص، ثم إلى تطرف الشباب مدفوعين بأيديولوجيات التطرف العنيف. ويستمر هذا على المستويات المحلية جداً، حيث يمكن للنساء والأمهات أن يقمن بدور كبير. والعوامل الرئيسية وراء عمليات تجنيد المتمردين تكمن في الإدارة الضعيفة، وإساءة استخدام الشرطة والقوات المسلحة لسلطاتهما في المجتمعات المحلية، والافتقار إلى الشمول في العمليات المحلية والوطنية فضلا عن سهولة التأثير على الصبية. فالجيل الأصغر ليس له مكان للمشاركة المجدية في الهياكل السياسية والحكومية، والافتقار إلى فرص العمل وإلى العدالة يدفع الآلاف من شبابنا إلى التشدد والتمرد.

وما برحت منظمتي توثق أثر النزاع المسلح على النساء في المجتمعات المحلية والإبلاغ عنه. وقد تلقينا تقارير في آب/أغسطس تفيد أن حوالي ٤٧ شابة وفتاة، تتراوح أعمارهن بين ١١ و١٢ عاما، انتزعتهن مجموعة من العناصر المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في الشمال واقتادتهن إلى منطقة غير معروفة. ولا تزال الأسر والحكومات الإقليمية تنكر حالات الاختفاء هذه لأن من شأنها أن تجلب الخزي للأسر المعنية وتشكك في قدرة الحكومة على حماية المدنيين.

ومع ظهور العناصر المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في أنحاء مختلفة من البلد، فإن وحشيتهم ضد النساء والفتيات قد روعتنا جميعا. وتشير بعض التقارير إلى أن مقاتلين فرنسيين وجزائريين وصلوا في شمال البلاد في الأسبوع الماضي لدعم تنظيمات داعش. وهذا يضيف إلى المقاتلين الأجانب الذين تم تحديدهم بالفعل من باكستان والشيشان والعديد من جمهوريات آسيا الوسطى ممن يقاتلون إلى جانب طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع السلام والأمن، ففي حين أن التسوية التفاوضية هي الحل الوحيد لإنهاء النزاع المسلح الدائر مع طالبان، فإن عملية السلام تحتاج إلى إشراك جميع الأفغان من كافة مناحي الحياة والفئات الاجتماعية، لضمان استدامة النتائج. وإذا تم تحفيز التمرد، يلجأ الكثيرون إلى العنف للحصول على نفس الحوافز. وفي حين أن المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان مكلف بتيسير عملية السلام على الصعيد الوطني، فإن المجلس نفسه مهمش فيما يتعلق بالقرارات السياسية الهامة التي تتخذ على مستويات القيادة الحكومية. ولذلك، فإن ثقة الجمهور في المجلس الأعلى للسلام لم تتعزز بعد ولا تزال الشكوك تحيط بأهميته وجدواه. وكشفت المجتمعات المحلية عن ذلك خلال المشاورات التي أجراها المجلس الأعلى للسلام في ٢٤ مقاطعة.

وقد بدأ إصلاح قطاع الأمن في الأشهر القليلة الماضية داخل وزارتي الداخلية والدفاع. ونحن نشهد نتائج ملموسة بالفعل. ولكن مشاركة المرأة ما زالت لا تشكل أولوية للإصلاح حتى الآن، للأسف. فلا تشغل النساء مناصب قيادية وإدارية في هاتين المؤسستين، على الرغم من أن الكثير من الشابات يخاطرن بأرواحهن في سبيل هاتين المؤسستين كضباط في الشرطة أو في الجيش. ولا يوجد حتى الآن أي دعم مؤسسي منتظم. ونحن النساء لا نملك مقعدا في مجلس الأمن الوطني التابع للحكومة، حيث يتخذ معظم القرارات السياسية والأمنية.

وعليه، فإنني أتقدم بالتوصيات التالية. لا ينبغي تجاهل دور المرأة وإسهاماتها في الوقت الذي يتجه البلد صوب الإصلاحات

وتحسين القدرات المؤسسية. ومن شأن خطة العمل الوطنية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إذا ما نُفذت على نحو ملائم وواف، أن تُشرك المرأة في عمليات السلام الوطنية وتساعد على تعزيز الثقة في الحكومة. فالنساء والأطفال وكبار السن في المناطق الريفية يعانون من العنف المستمر، ربما أكثر من الرجال في أفغانستان، ومع ذلك تستبعد النساء والمجتمع المدني من عمليات السلام والأمن، ولا سيما عند التفاوض بشأن السلام السياسي الذي تتوخاه قيادة الحكومة. ولا يمكن للسلام الدائم أن يتحقق إلا إذا كانت المرأة تجلس على طاولة المفاوضات مع الرجل حتى يمكن للمجتمعات أن تصبح حراساً لهذا الاتفاق. وينبغي أن تكون المرأة قادرة على رصد أثر التسويات على المجتمعات المحلية.

ويجب دعم مجموعات المجتمع المدني وتوفير الموارد لها على نحو أفضل. إن عدد المنظمات النسائية التي تغلق أبوابها يثير القلق، نظرا لأن هذه المنظمات هي التي ترفع أصوات النساء الأفغانيات وتحتاج إلى التمويل والدعم لكي تواصل عملها. وندعو المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن إلى ضمان تخصيص تمويل محدد للمنظمات النسائية كجزء من خطة التمكين وتنفيذ خطة العمل الوطنية. ومشاركة المرأة في قطاع السلام والأمن أولوية بالنسبة لنا جميعا، وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الحكومة الأفغانية وشركائها الدوليين إلى العمل جنبا إلى جنب مع المنظمات النسائية لوضع خطط واضحة بشأن كيفية زيادة عدد النساء والقيادات النسائية في إدارة القطاع الأمني وكيفية ضمان بيئة آمنة وتمكينية للمرأة في الشرطة والجيش.

وأخيرا، ندعو مجلس الأمن إلى أن يكفل قيام الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتشاور مع النساء أعضاء المجلس الأعلى للسلام، بوضع إجراءات واضحة لإشراك المرأة الأفغانية وإدماجها في مفاوضات السلام مع طالبان وأطراف النزاع الأخرى في كل مرحلة من أجل ضمان المشاركة الفعالة. ونتطلع إلى تواجدنا في عملية كابل والمشاركة الهادفة في برامج دولية وإقليمية أخرى من وقت إلى آخر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فروغ على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سيكل (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على تقريره الشامل، وكذلك لصديقي العزيز، الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نتوجه بالشكر إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسيدة وزمه فروغ على الانضمام إلينا هنا اليوم.

وكما هو الحال دائما، توفر هذه المناقشات فرصة لتقييم الحالة في أفغانستان والتقدم المحرز في المجالات ذات الصلة فضلا عن التحديات التي لا تزال قائمة. ولكنها تذكّرنا أولا وقبل كل شيء بالعلاقة التكافلية بين السلام والاستقرار في أفغانستان والأمن على الصعيد العالمي. ويسرنا التركيز الجديد لجهود مكافحة الإرهاب على تقديم الدعم القائم على الوقائع إلى أفغانستان ومعالجة مسألة الملاذات الأمنة الإقليمية للإرهابيين. وقد أحدث ذلك زخما جديدا، وأتاح الفرصة بوجه أعم للشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين لمكافحة الإرهاب بمزيد من الحسم.

وإذ نتكلم الآن، فإن ما يسمى موسم القتال لدى طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية يوشك على الانتهاء.

ولم يتمكن الإرهابيون من تحقيق أي مكاسب ميدانية ملموسة، وعانوا من خسائر بشرية كبيرة، وتراجعت معنوياتهم،

وبعد اشتداد الضغط العسكري عليهم، تملكهم اليأس فلجأوا إلى شن هجمات على أهداف سهلة في المناطق الحضرية. وأثبتت قواتنا الأمنية فعاليتها في مكافحة العناصر الإرهابية في عمليات تجرى بشكل مستقل. وما زلنا نطهر الأراضي في مناطق عدة من أفغانستان من وجود طالبان وداعش وغيرهما من المجموعات الإرهابية.

ومؤخراً، تم القضاء على العديد من قادة طالبان وداعش أو أسرهم، بمن فيهم مسؤولون عن التمويل والتخطيط والتجنيد، في حين تم منع وإحباط العديد من الهجمات. وإلى جانب تلك المكاسب، نعمل الآن على مضاعفة حجم قواتنا الخاصة وزيادة حجم قواتنا الجوية بثلاثة أضعاف، بدعم من شركائنا الدوليين.

إن تعزيز مكاسبنا وتحقيق السلام المستدام يتطلبان جهدا دبلوماسيا متجددا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وإطلاق عملية شاملة لإرساء الديمقراطية محلياً، مما يوجه بلدنا في الاتجاه الصحيح. ولإنجاز هذه المهام، ثمة حاجة متزايدة إلى تعزيز الحوار بين القوى الإقليمية والعالمية، مما يفضي إلى تعاون إقليمي معزز لوضع آليات للتحقق والتنسيق من أجل القضاء على التهديدات الناشئة عن الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي هذا السياق، ترحب أفغانستان بما أعرب عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤخراً من استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة في أفغانستان في مجالي مكافحة الإرهاب والمخدرات. ولطالما اعتبرنا أن هذا التعاون يتيح فرصا رابحة للجانبين للتغلب على التحديات المشتركة وتحقيق مكاسب مشتركة. ونأمل أن يساعد هذا التطور على إيجاد روح جديدة للتعاون بين بلدان المنطقة كافة، بعيداً عن المنافسة أو المصالح المتضاربة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتعامل جميع الشركاء مع أفغانستان خارج إطار التوترات الإقليمية والدولية. وأؤكد للمجلس عزم أفغانستان الصادق على أن تكون منبراً للصداقة والزمالة للجميع.

ويظل تحقيق تحسينات كبيرة في سياق العلاقات الثنائية والتعاون بين أفغانستان وباكستان موضوعاً بالغ الأهمية. والتطورات التعاونية الأخيرة، بما في ذلك زيارة وفد عسكري رفيع المستوى إلى باكستان، وزيارة وفد برلماني باكستاني إلى كابل، جديرة بالملاحظة. ونحن ننتظر نتائج إيجابية بشأن مختلف المسائل العالقة، بما في ذلك الانتهاكات عبر خط دوراند، الذي يشكل حاليا عقبة رئيسية أمام تحسين العلاقات بين بلدينا. وبذريعة تلقي النيران من جانبنا، استمرت انتهاكات باكستان عبر خط دوراند، بما في ذلك القصف العشوائي، بلا هوادة طوال عام ٢٠١٧، مما أسفر عن خسائر في الأرواح البريئة وتدمير للقرى، واقتراحنا المتعلق بالمشاركة والتنسيق العملياتي لمعالجة تلك الشواغل، لم يلق رد حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، فإن أفغانستان لديها الإرادة والقدرة على الدفاع عن أرضها، ولا ينبغي اختبار صبرنا. ونرى أن تدابير بناء الثقة لن يكتب لها النجاح إلا عندما تتوقف هذه الانتهاكات تماماً. وعلى نفس المنوال، فإننا نجري أيضا اتصالات بشأن ضرورة التصدي للملاذات الآمنة الإقليمية للإرهابيين، ونأمل أن نرى تطورات إيجابية على هذا الصعيد عما قريب. ونتطلع إلى الاجتماع الثلاثي المرتقب في بيجين الأسبوع المقبل بين وزراء خارجية أفغانستان وباكستان والصين.

وفي ميدان جهود السلام، ما زلنا نركز على توفير حياة سلمية كريمة ولائقة لجميع الأفغان، خالية من النزاع وانعدام الأمن. وعملية كابل، التي تنفذ الآن بالكامل، توفر إطارا شاملا لمواءمة الجهود الدولية والإقليمية للمساعدة على النهوض بجهود السلام. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل للعملية الذي يعقد في شباط/فبراير، وسنحدد خلاله استراتيجيتنا المتجددة لمكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز السلام. وستكون هذه فرصة مناسبة لكي تغير طالبان مسارها وتنبذ العنف وتنضم إلى عملية السلام.

وإلى جانب الديناميات الإقليمية وجهود السلام، نعلم أن استدامة وتوطيد الإنجازات السابقة يتطلب تقدما مطرداً في النهوض بخطتنا للإصلاح وتعزيز التوافق السياسي والوحدة الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الحوار الشامل الجاري حاليا يرمي إلى ضمان مصداقية الانتخابات المقبلة وشفافيتها، وتحقيق تفاهم مشترك بشأن عدد من المسائل الوطنية الملحة الأخرى، وجميعها ذات أهمية بالغة من أجل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان. والنجاح في هذا المسعى يتطلب جهوداً جماعية من جانب الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

في الآونة الأخيرة، شهدنا مشاركة أكثر تفاعلاً وتحقيقا للنتائج على أعلى مستوى بين الأمم المتحدة وأفغانستان. ونرحب باجتماع مجلس الأمن بصيغة آريا في تشرين الثاني/نوفمبر، تحت عنوان ”شركاء من أجل أفغانستان: الربط بين الأمن والتنمية والسلام في منطقة آسيا الوسطى“، كما نرحب بالاجتماع المشترك بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والبلدان المانحة وأفغانستان، الذي شدد على تعزيز التنمية وتدابير مكافحة الإرهاب.

وفي السياق الأوسع لانخراط الأمم المتحدة في أفغانستان، تتقدم رؤية الأمم المتحدة باطراد، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في الميدان، ودور الأمم المتحدة المعدل سيقطع شوطا كبيرا صوب ضمان المزيد من التنسيق والاتساق والكفاءة في عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وفقا لخطة الإصلاح لحكومتنا وللأمين العام.

وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٠/٧٢ بشأن أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر، يشكل مرة أخرى رمزا للتوافق المتين للمجتمع الدولي ودعمه للاستقرار والازدهار في بلدي. وعلاوة على ذلك، فإن نجاحنا في انتخابات مجلس حقوق الإنسان، ونجاح اتخاذ القرارين اللذين بادرت أفغانستان بتقديمهما من أجل مكافحة التهديدات الناشئة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلا عن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، كل ذلك يبين مشاركتنا النشطة وإسهامنا في منبر الأمم المتحدة العالمي.

وحرصاً على تطبيق قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان نصا وروحا، لا بد من تنفيذه بشكل فعال. وفي مجال الأمن ومكافحة الإرهاب، يتعين تحسين تنفيذ نظامي الجزاءات بموجب القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) إذا أريد لهما النجاح في المساعدة على التصدي للإرهاب. وقد أنشئ النظامان لتقييد القدرة العملية للإرهابيين وحرية تنقلهم، وكذلك تدفق الموارد المادية، بما في ذلك الأسلحة غير المشروعة والأموال، التي توفر مجالاً لازدهار الإرهاب.

لكن التجربة تبين أن الجزاءات رخوة في أحسن الأحوال وتصارع من أجل تحقيق النتائج التي أنشئت من أجلها. ونأمل أن تجرى التعديلات اللازمة من جانب الأعضاء المعنيين في مجلس الأمن لإنفاذ الجزاءات ضد الإرهابيين والمتطرفين. ومن بين المسائل العالقة التي يتعين معالجتها، ضرورة تجميد أصول قادة طالبان السابقين والحاليين حتى لا يقوموا بتمويل عمليات قتل المدنيين الأبرياء وتدميرهم.

وعلاوة على ذلك، فإن إدراج المجموعات الإرهابية والعناصر المرتبطة بها في القوائم وشطبها منها يجب أن يستند إلى الأدلة القائمة والتقييم الفني السليم، بعيدا عن التسييس والتلاعب من جانب بعض الدول. ونتطلع إلى زيادة مشاركتنا مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وعلاقة الثقة المتبادلة بين المكتب وحكومة أفغانستان ستكتسي أهمية حاسمة إذ نعزز شراكتنا التي يعول عليها من أجل القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله.

وقد شهد هذا العام تقدما كبيرا في التنفيذ المطرد لمشاريع إقليمية كبرى تعتبر أفغانستان جسرا ومركزا للأعمال وملتقى للتجارة والمرور العابر بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق

الأقصى والشرق الأوسط. ويحقق مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، ومؤتمر عملية قلب آسيا الوزاري، تقدما مستمرا وساعدا على زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي والتبادل الاجتماعي والثقافي ووصوله إلى مستويات جديدة.

ومؤخرا، وقعنا اتفاقات ثنائية واتفاقات أخرى مع عدد من بلدان المنطقة، ومنها تركمانستان والهند وأوزبكستان، لتوسيع نطاق التجارة والعبور وسبل التعاون الأخرى لتحقيق المنفعة المتبادلة.

وتبرهن إقامة مشاريع إقليمية كبرى متعددة على أنه – على الرغم من محاولات البعض المستمرة لتحويل موقعنا إلى قوة مزعزعة للاستقرار في المنطقة والعالم – لا يمكن للإرهاب أن يعيق مسار التنمية والازدهار في بلدنا والمنطقة.

ونواصل، في مجال حقوق الإنسان، اتخاذ خطوات واسعة في مجال حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان، على الرغم من آثار النزاع. ونرحب، في هذا الصدد، بحوار البعثة المدني – العسكري السنوي الثاني بشأن حماية المدنيين في كابل. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد الهجمات على المساجد والمصلين. وقد اتخذنا تدابير لحماية أماكن العبادة المعرضة للخطر، لمكافحة هذا الخطر، الذي يحاول أن يبذر بذور الشقاق وسط شعبنا. وقد أجاز الرئيس، علاوة على ذلك، إلحاق مرفق إضافي بالمرسوم الرئاسي المتعلق بحظر التعذيب، الأمر الذي سيؤدي إلى توفير سبيل قانوني لكشف الظلم عن ضحايا التعذيب. وتعكس هذه التطورات عزمنا والتزامنا بتعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين وتعزيز المساواة في الحقوق للجميع في مجتمع حر.

وقد أخذ دور المرأة الأفغانية يزداد بروزا في عملية السلام، اتساقا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أدى استمرار دوامة العنف إلى تفاقم ظروف الأشخاص المشردين داخليا ويقدم برنامج العودة الطوعية والبرامج الأخرى، بالتنسيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مساعدة تمس الحاجة إليها لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونعمل، بالإضافة إلى ذلك، على تهيئة الفرص الاقتصادية وعلى تعزيز الأمن، الذي من شأنه أن يحفز الناس على البقاء في البلد والمساهمة في إعادة بناء أمتهم.

ونعمل بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – على جبهة مكافحة المخدرات – لتنفيذ إجراء وطني بشأن المخدرات يوائم بين إنفاذ القانون والتعليم والصحة العامة، في ضوء التحديات القائمة. ونحن بحاجة إلى نهج أكثر استدامة وتكاملا للحد على نحو أفضل من إنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين والجريمة المنظمة، بما في ذلك غسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب. وما زلنا ملتزمين، في هذا الصدد، بتوسيع تعاوننا مع حلفائنا في المجالات ذات الصلة. وينبغي، على نفس المنوال، أن ينظر إلى الزيادة الأخيرة في الإنتاج في سياق الارتباط التكافلي بين صناعة المخدرات ومشكلة الإرهاب والعنف. كما إننا نعيد تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج كلي إزاء مشكلة المخدرات يركز على جميع الجوانب، بما في ذلك الإنتاج والاتجار والاستهلاك، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة.

وأخيرا، وإذ نقترب من العام الجديد، لنعيد تأكيد عزمنا على تعزيز العديد من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، مع الأخذ في الاعتبار أن من شأن العمل الجماعي في إطار المزيد من الجهد التعاوني فيما بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان في منطقتنا وخارجها، أن يوفر الضمان الأكثر تأكيدا لنجاحنا المشترك. إ فلنغتنم الفرصة المتاحة أمامنا ذن، من أجل مصلحة السلم والأمن، ليس في أفغانستان فحسب، بل لاستقرار جميع مجتمعاتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو؛ والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف؛ والسفير خيرت عمروف، رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)؛ والسيدة وزمه فروغ، العضو المؤسس في منظمة ”دراسات المرأة والسلام“ وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

لقد دأبت اليابان، بوصفها بلدا رائدا في ملف أفغانستان، على السعي إلى الحصول على طائفة واسعة من الآراء من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. إنني أقدر دعم زملائنا، ولا سيما السفير محمود سيكل، لأعمالنا في المجلس وعلى إسهاماتهم المفيدة طوال عام ٢٠١٧. وقد حاولنا، خلال فترة عضويتنا، أن نيسر مناقشة المجلس بشأن أفغانستان، مع مراعاة الحالة الدينامية والمتغيرة على الأرض. وقد نجح المجلس في تبسيط نص القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آذار/مارس من أجل بلورة ولاية البعثة الأساسية والمسائل البالغة الأهمية التي ينبغي لنا معالجتها.

وقد أسفر الاستعراض الاستراتيجي للأمين العام في آب/أغسطس عن تزويد المجلس بنتائج هامة. ومما يؤسف له أنه لم تسنح لنا فرصة لإجراء مناقشة عميقة بشأن سبل إدراج هذه الاستنتاجات في الولاية المقبلة، غير أن اليابان تعتقد أن مسؤول الصياغة المقبل وأعضاء المجلس سيتمكنون من إنجاز هذه المهمة بكل اقتدار. وستعمل بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، المقرر لها في كانون الثاني/يناير، على مده بمعلومات مباشرة ومدخلات جديدة تفضي إلى إجراء المناقشات المقبلة صوب التجديد التالي للولاية. وسنتابع هذه المناقشات باهتمام كبير بعد أن نكون قد غادرنا المجلس.

إن من بين أهم نتائج الاستعراض الاستراتيجي هو أن أفغانستان ليست بعد في حالة ما بعد النزاع حيث يوجد قدر كاف من الاستقرار للتركيز على بناء المؤسسات والأنشطة الموجهة نحو التنمية. ومن الواضح أن هذا الموقف يتوافق مع مفاهيم مستخدمة كثيرا مثل ”الاعتماد على الذات“ و ”بقيادة أفغانية وبملكية أفغانية“. وقد أعربنا مرارا عن التزامنا الكامل بمواصلة دعمنا لأفغانستان حتى تحقق أفغانستان الاكتفاء الذاتي إلى الحد الذي لا يحتاج فيه المانحون إلى إعلان التبرعات لعدة سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن الممثل الخاص ياماموتو قد استخدم عبارة ”بقيادة أفغانية وبملكية أفغانية“ لا في سياق عملية السلام فحسب، بل كذلك في سياق الأعمال التحضيرية للانتخابات. وستواصل اليابان تقديم الدعم اللازم لتلك الانتخابات التي يقودها الأفغان ويملكها الأفغان. وندعو حكومة أفغانستان بقوة – في الوقت نفسه، فيما يتعلق بالتوقيت – إلى إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في ٢٠١٨.

ومن المحزن أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ياماموتو اليوم كشفت مرة أخرى عن الحالة الأمنية القاسية والمتقلبة في أفغانستان. وتكتسي الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوات الأمن الأفغانية لدحر طالبان وإجراء عمليات مكافحة الإرهاب أهمية حاسمة، في المدى القصير، ولكن في المدى الطويل لن يكون في الإمكان تحقيق تحسينات أمنية كبيرة إلا بإحراز تقدم حقيقي بشأن عملية سلام يقودها الأفغان ويملكها الأفغان.

وتدرك اليابان الدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه بعثة الأمم المتحدة في عملية السلام. ومع ذلك، فإننا لا نرى وحدة فيما بين أصحاب المصلحة الإقليميين بشأن هذه المسألة، ويساورنا قلق بأن الافتقار إلى فهم مشترك قد يؤدي إلى زيادة البيئة سوءا بالنسبة للحكومة الأفغانية في المضي قدما بعملية السلام. ولذلك، تأمل اليابان في أن تسفر الجولة الثانية من عملية كابل

في شباط/فبراير من العام القادم عن خطوات ملموسة وأن توضح دور البعثة في عملية السلام.

وتنذر الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدير العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالخطر. فزراعة خشخاش الأفيون والاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية يؤججان عدم الاستقرار والتطرف العنيف. وقد ظلت اليابان تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعض الدول الأعضاء على مكافحة المخدرات، وستواصل هذه الجهود. فنحن نقدم الدعم لتمكين أفغانستان من مكافحة الفقر لا بزراعة الخشخاش، ولكن بإحياء قطاعها الزراعي المشروع. ونحن نعتقد أن من شأن توسيع إنتاجية أفغانستان الزراعية أن يتيح لها تصدير المنتجات إلى البلدان المجاورة، وبالتالي يعزز التعاون الإقليمي.

فأفغانستان تمتلك إمكانية الاعتماد على ذاتها. والمجلس والمجتمع الدولي ملتزمان بتقديم دعم لأفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما نحو تحقيق السلام والاستقرار والقيام ببناء المؤسسات والتنمية.

وينبغي لنا أن نسعى جاهدين للتأكد من تنفيذ هذا الالتزام وتقديم المساعدة في توفير مستقبل أفضل لأفغانستان وشعبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

السيد بياجيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه الجلسة، وأن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم الشاملة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أركز على مجالين من المجالات الرئيسية المتصلة بمستقبل أفغانستان. الأول هو السلام والمصالحة، والثاني هو المواعيد النهائية للانتخابات المقبلة، ولا سيما الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يمثل تحقيق المصالحة بين الحكومة وحركة طالبان المتمردة السبيل إلى إنهاء النزاع الأفغاني وكفالة السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان. ولذلك، سيكون من الضروري أن نبذل قصارى الجهود لتهيئة الظروف المواتية للسلام، فيما نظل مدركين للتعقيدات التي ينطوي عليها تحقيق هذا الهدف. وكلنا ندرك صعوبة الحالة الراهنة في أفغانستان، مع ارتفاع مستويات العنف وتزايد الإصابات بين المدنيين. ومن الواضح أيضا أنه حتى الآن، لم تبد الجماعات المتمردة أي استعداد للتفاوض مع الحكومة. ومع ذلك، لاحظنا أيضا اتجاهات إيجابية على مدى العامين الماضيين والتي تجلت في الطموحات المتزايدة لتحقيق السلام والمصالحة. والنشاط الدبلوماسي المكثف في هذا الصدد – أولا وقبل كل شيء بإطلاق عملية كابل، وكذلك من خلال تنشيط مجموعة التنسيق الرباعية – يبين أن الاهتمام بهذا الموضوع قد ازداد، إلى جانب وجود فهم مشترك بأن تحقيق السلام والمصالحة هدف واقعي، رغم العراقيل العديدة التي لا تزال قائمة.

ويمكن أن تولّد زيادة الطموح الزخمَ اللازم لتمهيد الطريق من أجل إحلال السلام في أفغانستان، ولا سيما عندما يقترن ذلك بمشاركة طائفة أوسع من أصحاب المصلحة الدوليين، ولا سيما بلدان المنطقة. ونرى أنه إذا أردنا تعزيز السلام والمصالحة، سيكون من الضروري التمكين من إدماج عنصرين – الطابع المحلي في جوهره للعملية، التي يجب أن تكون بقيادة وملكية أفغانيتين، والدعم الحقيقي لعملية السلام من قبل البلدان الشريكة، ولا سيما على النحو الذي يتجسد في رغبة واهتمام بلدان المنطقة والمنطقة الأوسع نطاقا بشكل عام في أن ترى أفغانستان وقد أصبحت مستقرة. وسيتطلب ذلك أيضا تعاونا فعالا وملموسا في مكافحة الجماعات الإرهابية

وأنشطتها التي تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام إحلال السلام. وفي هذا السياق، فإن الدور الذي تؤديه بلدان المنطقة لا غنى عنه، ونأمل أن ترقى تلك الشراكة إلى مستوى إمكاناتها. ويجب استكمال الاستراتيجية، التي حددتها الحكومة الأفغانية لدى إطلاق عملية كابل – والتي نؤيدها تأييدا تاما – على الجبهة الداخلية من خلال التواصل على نحو شامل وبلا استثناء مع جميع مكونات المجتمع الأفغاني وضمان المشاركة النشطة للمرأة وتسخير الإمكانات الكاملة لمؤسسات من قبيل ”المجلس الأعلى للسلام“.

ومن شأن ذلك المساعدة على النهوض بعملية سلام تكفل احترام الدستور وتضمن حقوق جميع المواطنين الأفغان دون تمييز، وهو ما من شأنه أن يساعد أيضا علي حماية التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية. ولذلك، نأمل أن يؤدي الاجتماع الثاني المقبل لعملية كابل، والمقرر عقده في شباط/فبراير، إلى إحراز تقدم ملموس في عملية السلام والمصالحة بدعم نشط من جميع شركائها الأفغان.

أنتقل إلى نقطتي الثانية، وهي قرب إجراء الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في العام القادم. وتمثل الانتخابات فرصة كبيرة لتعزيز شرعية المؤسسات الأفغانية. فالشعب الأفغاني لديه توقعات كبيرة جدا في هذا الصدد، وكذلك الجهات المانحة. ولذلك، فإن ضمان إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية أمر بالغ الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون المؤسسات الأفغانية ذات الصلة قادرة على حل جميع المسائل العالقة في مجال الإصلاح الانتخابي على وجه السرعة، وتجنب المزيد من التأخير في تعزيز توافق الآراء على أوسع نطاق ممكن داخل الأحزاب السياسية الأفغانية والمجتمع ككل. كما يستلزم ذلك كفالة التنفيذ الملموس لخطة الإصلاح الأوسع نطاقا التي قدمتها حكومة الوحدة الوطنية، والتي يشكل الإصلاح الانتخابي عنصرا رئيسيا فيها. ولا تزال هناك حاجة إلى إضفاء شعور خاص بالحاجة الملحة على الكفاح ضد الفساد وعلى الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

في الختام، أود أن أؤكد الدعم التام من جانب إيطاليا وصداقتها للحكومة الأفغانية وشعبها في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ويأتي في المقام الأول في هذا الجهد مشاركتنا النشطة في بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي ومساعدتنا في مجال التعاون الإنمائي ودعمنا لجميع المبادرات الدبلوماسية التي يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في استئناف عملية السلام.

وأخيرا، أود أن أؤكد على الدور الرئيسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إطار الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي وأن أنوه بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان وطاقم موظفيه، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد شن بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، السفير عمروف، على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أن أرحب بحضور السفير سيكل، ممثل أفغانستان، في المجلس اليوم. واستمعت الصين أيضا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة فروغ.

إن أفغانستان تواجه تحديات عديدة في القطاعين الهامين: الاقتصادي والأمني. وتقدر الصين أن حكومة أفغانستان قد بذلت عددا من الجهود للحفاظ على أمن واستقرار البلد وتعزيز الوحدة الوطنية والنهوض بالتنمية الاقتصادية. ونحن نقدر الدور الهام الذي تضطلع به البلدان المجاورة والإقليمية في حل

المسألة الأفغانية، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة إلى أفغانستان.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم بناء قدرات قوات الأمن في البلد، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن، بغية مكافحة تهديدات الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف تعاونه في مكافحة الإرهاب ودعمه للجهود التي تبذلها منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية في الاضطلاع بدور نشط.

ثانيا، إن تعزيز المصالحة الوطنية أمر أساسي لحل المسألة الأفغانية. وينبغي لجميع الأطراف الأفغانية أن تعطي الأولوية للمصالح طويلة الأجل ورفاه شعبها من خلال المشاركة بنشاط في عملية المصالحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع التوصل إلى تسوية سياسية واسعة وشاملة للجميع، يقودها الأفغان ويتولون زمامها، كما ينبغي له التواصل مع الأطراف المعنية في أفغانستان بغية بدء محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. ونرحب بالمساعدة المقدمة من بلدان المنطقة والآليات الإقليمية ذات الصلة.

ثالثا، يمثل تعزيز قدرات الحكومة عنصرا هاما في ضمان تحقيق التنمية في أفغانستان. وترحب الصين بجهودها في مجال الإصلاح ومكافحة الفساد. ويجب على جميع الأحزاب السياسية في أفغانستان أن تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من الوحدة وحل خلافاتها من خلال الحوار والمشاورات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما حق الشعب الأفغاني في اختيار نظامه السياسي ومساره لتحقيق التنمية بصورة مستقلة، مع تقديم المساعدة الحكومة بهدف تحسين الحكم على أساس الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للأفغان ووفقا لاحتياجاتهم المحددة.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بمساعدة أفغانستان، ودعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فبمزاياها المُمَثَلة في موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية، هناك إمكانية كبيرة لمشاركة أفغانستان في التعاون الاقتصادي الإقليمي. وتشدد القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة على ضرورة أن تعمل الأطراف من أجل بناء مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية، بروح من التعاون المربح لجميع أطرافه وأن تعزز التنمية الاقتصادية عن طريق مبادرة ”الحزام والطريق“ وغيرها من المبادرات.

وتشيد الصين بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتأمل أن تواصل البعثة احترام سيادة أفغانستان وملكيتها لمستقبلها، مع الاستمرار في تعزيز عملية السلام والمصالحة والتنمية الاقتصادية في البلد. وما فتئت الصين تؤدي دورا بناءً في عملية السلام والمصالحة الأفغانية وفي تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

وفي حزيران/يونيه، قام السيد وانغ يي، وزير خارجية الصين، بزيارة إلى أفغانستان وباكستان، وشجع البلدان الثلاثة جميعها على إنشاء آلية ثلاثية للحوار بين وزراء خارجيتها. وستعقد الجولة الأولى من الحوار الثلاثي بين وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان في بيجين في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. وسيحضر وزير الخارجية وانغ يي هذا الحدث، الذي يعد أول حوار يعقد بين وزراء الخارجية الثلاثة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الاجتماع من بناء الثقة والتوصل إلى توافق في الآراء يساعد على تحسين العلاقات بين باكستان وأفغانستان. والهدف أيضا تعزيز التعاون بين البلدان الثلاثة جميعها حتى يتسنى لها العمل معاً لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. ونحن مستعدون، مع المجتمع الدولي، للعمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان في أقرب وقت ممكن.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص ياماموتو ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم المهمة.

وإذ نؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم، أود أيضاً أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نحيط علما على نحو إيجابي بما حققته حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية من إنجازات أخيرة في معالجة التحديات التي تواجه البلد.

أولاً، لقد أولت الحكومة الأولوية لجهود السلام والمصالحة الوطنية التي يقودها ويملكها الأفغان، بمشاركة من أصحاب المصلحة الإقليميين. وإننا نعتبر عملية كابل، التي بدأت في حزيران/يونيه في إطار مبادرة من الرئيس غني، محفلاً فريداً لأفغانستان وجيرانها والمجتمع الدولي لمناقشة سبل تحقيق السلام في هذا البلد.

ثانيا، اتخذت الحكومة تدابير ملموسة للمضي قدماً بجدول أعمال الإصلاح الوطني من خلال الإطار الوطني للسلام والتنمية. ونؤكد على أهمية التركيز بصفة خاصة على تعزيز الحكم الرشيد وتدابير مكافحة الفساد وإصلاح القطاع الأمني. وتشجعنا الجهود التي تبذلها الحكومة لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، عن طريق تعزيز المؤسسات الانتخابية وتحسين التشريعات ذات الصلة.

ثالثاً، إن الحكومة عاقدة العزم على اتخاذ تدابير فعالة للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ونهنئ أفغانستان على إنجازها، ونحن على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع وفدها للنهوض بالأهداف المشتركة.

رابعاً، إن الحكومة تكرس جهوداً كبيرة لتنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في جميع أرجاء أفغانستان، وهي مسألة ذات أهمية قصوى لضمان مستقبل مستقر للبلد بعن طريق إنهاء العنف الجنساني وإعلاء شأن المرأة بوصفها شريكاً كاملاً وعلى قدم المساواة. وينبغي أن تستفيد الانتخابات القادمة لعام ٢٠١٨ من هذه الفرصة المثالية لزيادة الدور الريادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية في أفغانستان.

خامساً، عززت الحكومة التعاون الإقليمي الفعال الهادف إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان، مع اتخاذ مبادرات ترمي إلى تشكيل البلد كمركز للتجارة والمرور العابر والنقل، وتشجيع مشاريع الاستثمار والهياكل الأساسية الرامية إلى تحسين قدراتها الاقتصادية. وكلها خطوات تستحق التنويه.

أما الجانب الآخر من العملة فيتمثل في أهمية التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب، الذي لا يزال عاملا رئيسيا مزعزعاً للاستقرار بالنسبة للحالة الأمنية، لا سيما مع اكتساب طالبان للقوة وتوسيع الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لوجودها في أفغانستان. ونشجع الشركاء الإقليميين لأفغانستان على مواصلة مضاعفة جهودهم لقمع المنظمات والأنشطة الإرهابية، لا سيما بمساعدة من بعثة الدعم الحازم بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الجوانب الرئيسية لتلك الجهود مواصلة تحسين القدرات العامة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية.

والقضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين وحرمانهم من مصادر التمويل، ولا سيما من تجارة المخدرات، أمر حيوي الأهمية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فإن النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخراً مقلقة للغاية، حيث أن زراعة الخشخاش وإنتاج المواد الأفيونية قد ارتفعت بصورة كبيرة هذا العام. وتسمح الإيرادات لطالبان بإنفاق المزيد على التمرد وتوظيف المقاتلين وتجهيزهم على نحو أفضل. وبدون تضافر جهود المكافحة وازدياد الطلب في جميع أنحاء العالم، ستظل زراعة الخشخاش مصدراً جذاباً للدخل بالنسبة للأفغان.

ولا يزال هناك تحدٍ معقد آخر متصل في أفغانستان يتمثل في حماية المدنيين، إذ لا تزال الخسائر بينهم مرتفعة للغاية. ونحث حكومة أفغانستان على أن تنفذ بطريقة فعالة سياستها الوطنية المعتمدة مؤخراً والمتعلقة بالوقاية والتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين بغية منع القصف العشوائي والقصف من التسبب في سقوط ضحايا آخرين، لا سيما بين النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، ومع تفاقم أزمة التشرد في أفغانستان، ينبغي للسلطات الوطنية ومانحي المعونة الإنسانية معالجة احتياجات المشردين داخليا والعائدين لتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية ودعم إعادة إدماجهم بصورة مستدامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم أوكرانيا الكامل لوحدة أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ومساعيها لمكافحة آفة الإرهاب الدولي. كما تقدر أوكرانيا كثيراً الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مساعدة الدولة على مواجهة تحدياتها الأمنية والاقتصادية والإنمائية، فضلا عن إجراء إصلاحات وطنية ترمي إلى إيجاد أساس متين للسلام والأمن والازدهار في البلد والمنطقة الأوسع على السواء. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا القوي لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز ولاية البعثة، تمشيا مع الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة (S/2017/696)، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، لا سيما السيدة وزمه فروغ، التي تجسد صوت المرأة والمجتمع المدني، وهو أمر أساسي لبناء سلام دائم في أفغانستان.

وفرنسا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

وسأقتصر في بياني على أربع ملاحظات رئيسية. وأود أن أبدأ بالتشديد على القلق الشديد الذي ينتاب فرنسا إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف والمعاناة في أفغانستان بشكل مأساوي ووجود جماعات إرهابية في البلد، لا سيما تنظيم داعش. وهذه الحالة وما يترتب عليها من عواقب أمر يبعث على القلق، وينبغي أن تدفعنا إلى مضاعفة جهودنا لوضع حد لها. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2017/1056)، فإن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، يعانون وما زالوا يدفعون أفدح ثمن. والقوات الأفغانية، التي أود أن أشيد مرة أخرى بالتزامها وعزمها. تحارب طالبان والجماعات الإرهابية بشجاعة وتسعى إلى توفير حماية أفضل للمدنيين. غير أن استمرار الاشتباكات المسلحة والهجمات الإرهابية ما زال يزعزع الاستقرار في البلد برمته. وفرنسا تتنظر بجدية شديدة إلى إنشاء الجماعات الإرهابية وانتشارها، لا سيما تنظيم داعش، في أفغانستان والمنطقة. ونحن نتشاطر تماما عزم السلطات الأفغانية وحلفائنا على مكافحة الإرهاب وتمويله. وهذا الجهد المبذول لمكافحة الإرهاب، إذا ما أريد له النجاح، يجب أن تدعمه جميع بلدان المنطقة.

ملاحظتي الثانية تتعلق بأهمية ضمان أن تواصل الحكومة الأفغانية الإصلاحات التي بدأتها بهدف إرساء حكم ديمقراطي يمكن أن يخدم السكان على نحو أفضل. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بالإصلاح الانتخابي. وقد أحرز تقدم في هذا المجال وبدأت الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية، ولا سيما من خلال اللجنة الانتخابية المستقلة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة الهدف البالغ الأهمية المتمثل في إجراء انتخابات حرة وشفافة في عام ٢٠١٨ وفقا للجدول الزمني الرسمي، كما شدد عليه السيد ياماموتو للتو. وفرنسا تشجع السلطات الأفغانية على مواصلة تلك الجهود، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

والإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد تسير في الاتجاه الصحيح أيضاً. ومع ذلك، أود أن أغتنم فرصة وجود السيد فيدوتوف اليوم لمناقشة مشكلة المخدرات بإيجاز. لا يزال الاتجار

بالمخدرات يغذي الاقتصاد غير المشروع ويمول الطالبان التمرد والجماعات الإرهابية ويهدد صحة العديد من الأفغان. والدراسة الاستقصائية الأخيرة بشأن الأفيون الأفغاني لعام ٢٠١٧ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تلقي الضوء على بعض الاتجاهات المثيرة للقلق التي أشار إليها السيد فيدوتوف أيضاً.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في برامج القضاء على إنتاج الخشخاش في عدد متزايد من المقاطعات، يقدر التقرير أن المساحة المزروعة قد زادت وأن الإنتاج المحتمل للأفيون في هذا العام، وهو حوالي ٩ ٠٠٠ طن، يعادل تقريباً ضعف ما كان عليه في العام الماضي. وتدعو فرنسا السلطات الأفغانية إلى مضاعفة جهودها في هذا المجال، بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا تزال ”مبادرة ميثاق باريس“ هي المحفل المفضّل للحوار بين جميع البلدان المتضررة من الاتجار بالمخدرات المنتجة في أفغانستان.

وعلى جبهة حقوق الإنسان، لا تزال حالة النساء والأطفال محفوفة بالكثير من المخاطر. ويجب على الحكومة الأفغانية ألا تتوانى في جهودها الرامية إلى تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق المرأة. وبالنظر إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية، المقرر عقدها في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، على التوالي، فإن المشاركة الكاملة للنساء في العمليات الانتخابية كناخبات ومرشحات سيكون أمراً أساسياً.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بالسعي إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع وتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان. وتأمل فرنسا أن تتمكن الأطراف الأفغانية الفاعلة من استئناف مشاركتها في عملية السلام في أقرب وقت ممكن، بدعم من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. والالتزام الصادق بالسلام ودعمه بصورة لا لبس فيها من جانب جميع جيران أفغانستان أمر أساسي في هذا الصدد. ونطلب إلى الجميع بذل جهد متجدد في هذا الصدد، وكذلك تقديم التزامات ملموسة. وقد أحاطت فرنسا علماً بالإعلان عن عقد اجتماع جديد لعملية كابل في مطلع العام المقبل وتأمل في أن يتيح ذلك الاجتماع توحيد المبادرات القائمة تحت سلطة الحكومة الأفغانية.

وتتعلق ملاحظتي الرابعة والأخيرة بأهمية تعزيز دعم الأمم المتحدة المقدّم إلى أفغانستان، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالاستناد إلى الركائز الأربع التي تم التأكيد عليها مجددا في الاستعراض الاستراتيجي لهذا الصيف – أولاً، المساعدة على إحلال السلام في أفغانستان؛ ثانياً، تسهيل إشراك بلدان المنطقة؛ ثالثاً، توجيه الحوار بين الحكومة والقوى السياسية الأفغانية؛ رابعاً، تنسيق المساعدة الدولية. وخلال الزيارة التي سيقوم بها مجلس الأمن، بعد بضعة أسابيع من الآن، تتطلع فرنسا إلى فرصة التباحث مع السلطات الأفغانية والجهات الفاعلة على أرض الواقع بشأن السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يواصل دعم أفغانستان.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم فرنسا الكامل للحكومة الأفغانية ولجهود الأمم المتحدة في سعيهما إلى تحقيق السلام الدائم لجميع الأفغان. وأخيراً، أود أن أثني على عمل اليابان وقيادتها بشأن هذه المسألة طوال العام.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون لمقدمي الإحاطات الإعلامية: السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان، على تحليلهم الدقيق للحالة المتغيرة في أفغانستان. وتشكل الإحاطات الإعلامية التي قدموها أساساً جيداً للمناقشة اليوم. وننوّه بالعمل المتفاني الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة برمته في أفغانستان. ومن جانبنا، نود أن ندلي بالتعليقات التالية.

تواصل الحكومة والقوات المسلحة وشعب أفغانستان بذل جهود شجاعة للتغلب على التحديات التي تواجه أمنهم، القديمة منها والجديدة على السواء. وبعد أن مُني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بهزيمة ساحقة في الشرق الأوسط، فإنه آخذ في الانتقال إلى مناطق أخرى. والمركز الرئيسي الذي يتركز فيه الإرهابيون الآن هو أفغانستان. وهناك علامات واضحة على أن تنظيم الدولة الإسلامية يمدّ جذوراً في البلد. وكانت إحدى نتائج تعزيز وجود التنظيم في الآونة الأخيرة استيلاء المتمردين على مناطق جديدة في شمال البلد. وتتجه مجموعات إضافية من عناصر تنظيم الدولة إلى المنطقة. إن سر نجاح تسلل الجهاديين هو الدعم المادي والعسكري الذي يقدمه الرعاة الخارجيون. وندعو السلطات الأفغانية وزعماء الوجود الأجنبي في المنطقة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لتخليص المناطق الشمالية في البلد من العناصر الإرهابية، التي تمثل تهديداً خطيراً لأمن شركائنا دولِ آسيا الوسطى. وهذا أمر لا يمكن التغاضي عنه. ومن المهم أن كازاخستان، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، تلفت الانتباه إلى الحالة العامة على أرض الواقع.

ويساورنا قلق شديد أيضا إزاء الحالة المتدهورة على صعيد انتشار المخدرات في أفغانستان. وكما أشار السيد فيدوتوف عن حق، فإن الأرقام الواردة في أحدث تقارير المكتب تؤكد هذا الاتجاه المؤسف. فنحن نشهد زيادة في جرائم المخدرات والأنشطة الإرهابية. ويتطلب الوضع التكثيف الفوري للجهود من جانب المجتمع الدولي. ونحث الجميع على النظر في الجهود القوية التي تبذلها منظمة معاهدة الأمن الجماعي في هذا الصدد.

إن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في أفغانستان مستمرة منذ ١٦ عاماً، إلا أن الحالة لا تزال صعبة ولا يزال الأفراد العسكريون والمدنيون يموتون. وأصبحت مهمة ضمان التنمية المستدامة أكثر صعوبة. وينبغي أن يعاد بناء كامل منظومة الجهود الدولية هناك، استناداً إلى مبادئ التعاون وحسن الجوار. وينبغي أن تكمّل خطواتُ قوية ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية جهودَ مكافحة الإرهاب.

ونحن نؤيد بإخلاص رأي الأمين العام القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في أفغانستان. ويجب التشديد على المفاوضات من أجل تمهيد السبيل لتحقيق المصالحة الوطنية سريعا. بيد أن ذلك لن يكون ممكناً إلا من خلال الجهود الجماعية والاحترام المتبادل. فلا يوجد مجال هنا للمنافسة والخطط الخفية أو تبادل اللوم. ويجب علينا الامتناع عن القيام بمشاريع من جانب واحد، وإلا فإن الحالة ستتدهور لتسقط في حلقة مفرغة. ونؤيد جهود جميع المبادرات الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام بين حكومة أفغانستان وقادة حركة طالبان وإلى تحقيق المصالحة الوطنية في البلد، بقيادة الأفغان أنفسهم. ولكن تطور الأوضاع السياسية والعسكرية يعني أنه مع تزايد التهديدات الإرهابية التي تنطلق من الأراضي الأفغانية، سيكون من الضروري ضمّ جيران البلد، بما في ذلك دول آسيا الوسطى، إلى آليات المصالحة. ونرى أن صيغة موسكو قد حققت ذلك فعلياً في الممارسة العملية، وذلك إلى جانب آلية فريق الاتصال بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان في شكلها الجديد. ومبدأ الشراكة الصادقة والمتكافئة، استناداً إلى الجهود التي تبذلها هذه المنتديات، يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة.

إن أفغانستان تقف على أعتاب دورة انتخابية جديدة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تجري الانتخابات في جو من الأمن والوحدة. ولا يُمكن السماح للاستقطاب بالهيمنة على المجتمع الأفغاني. وينبغي أن تفضي الانتخابات إلى تدعيم البلد وتمكينه من إسدال الستار على هذا الفصل الدموي من تاريخه.

وبإيجاز، فإننا نود أن نشير إلى أن روسيا وأفغانستان ترتبطان بصداقة تاريخية. وقد أكد الرئيس بوتين بجلاء أن الحكومة المركزية في كابل بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، ونحن على استعداد

لتقديم هذا الدعم، بما في ذلك عن طريق المساعدة في تدريب الموظفين الوطنيين في مجالي إنفاذ القانون والقوات المسلحة وفي إنشاء منظومات الأسلحة والنُظُم التقنية العسكرية الأساسية. وفي ذلك السياق، نحن مستعدون للتعاون بنشاط مع الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية.

وتسهم روسيا إسهاماً كبيراً في تنمية أفغانستان على جميع الجبهات بوصفها من الجهات المانحة الرئيسية وداعماً كبيراً لجهود الشعب الأفغاني الرامية إلى إحلال السلام الدائم. ولدينا مصلحة راسخة في ضمان أن تصبح أفغانستان مصدراً للاستقرار والرخاء والتنمية المستدامة، وهو ما يتفق مع مصالحنا الوطنية ومع الاستقرار الإقليمي.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نشكر الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو والسيد يوري فيدوتوف والسفير خيرت عمروف والسيدة فروغ على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة اليوم.

ترحب بوليفيا بالتقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، والتي تواصل تعزيز التدابير الإصلاحية والتأكيد على إصلاح القطاع الأمني وعملية الحوار الوطني. ونشير إلى الحالة المعقدة التي تجري في ظلها الأعمال التحضيرية للانتخابات وإلى الاستعداد الذي أبدته مختلف الجماعات السياسية، التي لا تزال متفقة على إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات.

ونحن نتفهم صعوبة التوازن السياسي السائد؛ ومع ذلك، فإننا نثق في الالتزام الذي أبداه الشعب الأفغاني بالديمقراطية حتى الآن.

ومن ناحية أخرى، تعرب بوليفيا عن قلقها العميق إزاء عدم الاستقرار في الحالة الأمنية، ولا سيما تزايد عدد الاشتباكات المسلحة بين الحكومة والقوات المناوئة للحكومة. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/1056)، فإن عدد هذه المواجهات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ازداد بنسبة ٦٢ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦.

كما نجد أنه من المثير للقلق، على نحو ما يذكر التقرير، أن الأسابيع الأخيرة كانت من أعنف الأسابيع، حيث شنت حركة طالبان أربع هجمات معقدة في جميع أنحاء البلد باستخدام مركبات رباعية الدفع في تفجيرات انتحارية. وقد تسبب ذلك في مقتل أكثر من ١٠٠ شخص، بمن فيهم أفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ومدنيين أفغان. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز إيلاء الحكومة الأولوية لتنفيذ خطتها للسنوات الأربع بشأن إصلاح قطاع الأمن، بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجيتها الأمنية العامة. كما نود تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب الأفغاني عموما في مكافحة الإرهاب وتنظيم داعش.

وفيما يتعلق بمسألة المشردين داخليا واللاجئين، ليس من المشجع أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تشريد حوالي ٣٣٠٠٠ شخص بسبب النزاع. وحتى الآن، يتجاوز العدد الإجمالي للمشردين ٣١٨٠٠٠ شخص. وندعو إلى بذل جهود مشتركة للمساعدة في عودة أولئك الذين شردوا إلى مواطنهم الأصلية وإعادة إدماجهم. ويحدونا الأمل في أن تواصل المنظمات الدولية تقديم مساعدة فعالة وملموسة، مع الأخذ في الاعتبار أن إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى الوطن يجب أن تكون طوعية وآمنة وفي ظروف كريمة، مع التقيد بمبادئ القانون الدولي.

وعلى نفس المنوال، نسلط الضوء على العمل الذي يقوم به أفراد إزالة الألغام، بقيادة المديرية الأفغانية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أعلنوا خلو ١٥ مجتمعا محليا من الألغام، مما مكن

أكثر من ٢٣٠٠٠٠ شخص من التنقل بحرية داخل مجتمعاتهم المحلية، ويسر تحسين الأنشطة الزراعية والوصول إلى الأسواق. ونؤكد مجددا أن إجراءات مكافحة الألغام، ولا سيما في مجال إبطال مفعول الألغام المضادة للأفراد وإزالتها هي وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، أمر لا غنى عنه ليتمكن السكان المدنيون المشردون من العودة إلى ديارهم.

كما تود بوليفيا أن تكرر ملاحظة الأمين العام بأن الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان هو إيجاد حل تفاوضي مع المشاركة البناءة في الجهود الدبلوماسية من أجل إحلال السلام، بهدف تعزيز مصالح ورفاه جميع الأفغان. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الإقليميين لتعزيز التزامهم بالتعاون القوي في تعزيز الاستقرار والازدهار، وبالتالي تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء حوار. وعلى نفس المنوال، تشجعنا البيانات التي أدلي بها خلال الفترة الماضية في الاجتماعات التي عقدت في مختلف المدن، مثل عشق أباد وباكو وبروكسل وموسكو وسمرقند، من بين اجتماعات أخرى. وجرى التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي، إلى جانب الحاجة إلى إرساء السلم والازدهار في أفغانستان.

وبالمثل، تعتبر بوليفيا أنه من المهم للغاية أن يقوم مجلس الأمن بزيارة إلى أفغانستان حتى يتمكن هذا الجهاز من الحصول على معلومات مباشرة، مما يمكنه من تعزيز تعاونه مع أفغانستان.

وأخيرا، نود أن نعرب عن دعمنا للحوار السياسي في كابل. ونحن مقتنعون بأن هذه العملية يجب أن تكون شاملة يقودها الأفغان ولصالحهم، مما يوضح أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع.

السيدة شولجين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص ياماموتو، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والسفير عمروف على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. كما أود أن أرحب ترحيبا خاصا بالسيدة فروغ وأن أشكرها على إسماع صوت المرأة الأفغانية في القاعة اليوم.

إن تقرير الأمين العام (S/2017/1056) يشدد على استمرار عدم الاستقرار والتقلب اللذين يؤثران على حياة الشعب الأفغاني بصورة يومية. وفي الوقت نفسه، على نحو ما أشار الممثل الخاص ياماموتو اليوم، ثمة فرص لكسر دورة العنف التي ألمت بالبلد منذ أربعة عقود. وأود أن أثير ثلاث نقاط اليوم.

أولا، لن يحدد مستقبل أفغانستان إلا الشعب الأفغاني من خلال العمل معا. ولا يزال القيام بعملية سلام يقودها الأفغان ويملكون زمامها أمرا أساسيا. ولذلك، فإننا نرحب بالالتزام القوي من جانب الحكومة الأفغانية بالمشاركة في العملية السياسية. وسيمثل الاجتماع المقبل في عملية كابل خطوة هامة نحو تهيئة بيئة مؤاتية لذلك. ونشجع بقوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تدعم بنشاط الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لكفالة أن تفضي اجتماعات عملية كابل إلى عملية سلام مستدامة.

لقد اجتمعت وزيرة الخارجية السويدية، خلال الزيارة التي قامت بها إلى أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر، مع ممثلين من جميع أطياف المجتمع، وشددت على أهمية القيام بعملية سلام شاملة. ويعد التأكيد على أن جميع السكان – أي كل من الرجال والنساء – يمكنهم المشاركة بصورة فعالة أمرا حيويا لتحقيق السلام المستدام، وكذلك المشاركة النشطة للمجتمع المدني.

ويكتسي السياق الإقليمي أهمية، حيث إن العديد من التحديات التي تواجه أفغانستان لا يمكن معالجتها بمعزل عن غيرها. ونحث جميع الجهات المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة لأفغانستان، على تحمل المسؤولية والعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وهناك إمكانات هائلة لزيادة التعاون الإقليمي، ونرحب بمشاركة دول وسط آسيا في هذا الصدد.

ومن الضروري بالنسبة لمستقبل الاستقرار في أفغانستان أن تجري الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩، حسبما أعلن، وأن تجري الانتخابات بطريقة شاملة وذات مصداقية وشفافة. ولا بد الآن من بذل كل جهد ممكن لكفالة التغلب على الصعوبات وإجراء الانتخابات. ونرحب بتشديد الأمين العام في تقريره على مشاركة المرأة في الانتخابات. ونحث هيئات إدارة الانتخابات والحكومة الأفغانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الانتخابات، بوصفها ناخبة ومرشحة على حد سواء.

ثانيا، إن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمر حيوي لتحقيق السلام المستدام. ونهنئ أفغانستان على انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان. ونتوقع من أفغانستان، بصفتها عضوا في المجلس، أن تتحلى بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ونأسف لإعدام خمسة سجناء مؤخرا، ونحث الحكومة على إعادة الوقف الاختياري القائم بحكم الأمر الواقع لعقوبة الإعدام بغية إلغاء هذه العقوبة القاسية واللاإنسانية.

ونقدر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجال حقوق الإنسان، لا سيما الخاصة بعملها المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح والإصابات بين المدنيين. ونشجعها على مواصلة ذلك العمل الهام.

إن الهجمات ضد العاملين في المجالين الإنساني والإنمائي، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، والنقل الطبي، والمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية، فضلا عن المدارس، مستمرة وتشكل مصدر قلق بالغ. فهذه الهجمات لا تعيق الجهود الرامية إلى تقديم العون لشعب أفغانستان فحسب، بل وتؤثر على تمتعه بالحق في التعليم، والصحة، والحياة، وهو أمر يكتسي أهمية حاسمة في بناء السلام المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال المدنيون يتحملون عبء النزاع، مع تعرض النساء والأطفال للخطر على نحو متزايد. كما نشعر بقلق عميق إزاء تزايد تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما من جانب حركة طالبان، وندعو إلى وضع حد فوري لهذه الممارسة.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعمنا القوي لنتائج الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة وتوصيات الأمين العام. ومن المهم الآن أن تنفذ التوصيات دون تأخير. ويمكن للبعثة، بفضل وجودها الميداني الفريد، أن تسهم في إحداث فرق ملموس على أرض الواقع وأن تقدم دعما كبيرا للجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج متكامل للأمم المتحدة، يربط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان من أجل تحقيق نتائج. وتوقعاتنا بشأن البعثة في هذا الصدد مرتفعة.

وظل الدعم الذي تقدمه السويد لشعب أفغانستان ثابتا على مدى أكثر من أربعة عقود. وأفغانستان هي أكبر شريك للسويد على صعيد التعاون الإنمائي، وسيستمر دعمنا لها، بما في ذلك في الجهود الإصلاحية الرامية إلى بناء مؤسسات قوية ومستقلة. ويمكن للشعب الأفغاني أن يعول على دعمنا المستمر في إطار بذله لجهوده الرامية إلى بناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار ويسع الجميع.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص ياماموتو ووكيل الأمين العام فيدوتوف على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. ونقدر تقديرا كبيرا التزام وثبات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العمل في هذه البيئة المعقدة.

بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، فإن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال هشة. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2017/1056)، فقد شهد هذا العام زيادة في عدد الهجمات المسلحة من قبل مختلف الجماعات

الإرهابية. وثمة مجال يثير قلقا خاصا لدول آسيا الوسطى هو تزايد مستوى الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها الفصيل الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في المقاطعات الشمالية من البلد. كما أن الزيادة في إنتاج المخدرات في البلد في عام ٢٠١٧ تبعث على القلق، لأنها تؤثر سلبا على المنطقة بأسرها، بالإضافة إلى تأجيج عمليات الجماعات الإرهابية.

وترحب كازاخستان باعتماد الاستراتيجية الوطنية الأفغانية للسلام والمصالحة التي قدمها المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، فضلا عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب بالملاحظات التي أدلت بها في ذلك الصدد السيدة فروغ. كما يرحب وفد بلدي بالجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والشركاء الإقليميون والدوليون لإيجاد حل سياسي وسلام دائم في البلد. وتشمل هذه الجهود عملية كابل ومجموعة التنسيق الرباعية المؤلفة من أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية والصين، بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية. ويكتسي نفس القدر من الأهمية العمل الذي يقوم به فريق الاتصال الدولي ومشاورات موسكو والمبادرات الأخرى. وينبغي لنا أيضا أن ننوه بالخطوات التي تتخذها المنظمات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وعملية قلب آسيا – اسطنبول وبعثة الدعم الوطيد في أفغانستان.

كما سبق أن قلنا، فإن الصلة بين الأمن والتنمية واضحة. وفي ذلك الصدد، لا تزال كازاخستان تؤيد بشدة النهج والتكامل الإقليميين. ويستثمر بلدي بنشاط في تطوير البنية التحتية الإقليمية للنقل ويقدم المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان. ومن المتوقع إرسال ٥٦ عربة قطار محملة بالسلع الإنسانية في نهاية هذا الشهر. ونحن على ثقة بأن التعاون الاقتصادي الوثيق بين بلدان المنطقة سييسر إدماج المواطنين الأفغان في عملية المصالحة، مما يحد من مشاركتهم في الجريمة المنظمة وإنتاج الأفيون. وكل ذلك سيكون له أثر إيجابي على الحالة في البلد وفي المنطقة ككل.

كما أن توسيع نطاق التعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى سيعزز بدرجة كبيرة من إمكانات البلد، مما سيسهم في النمو الاقتصادي وزيادة التجارة وتوفير المزيد من الفرص. ومن ثم، فإن الإدماج الاقتصادي لأفغانستان عامل رئيسي لتحقيق الازدهار والأمن في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشيد بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان الذي عُقد في عشق آباد في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي استعرضنا خلاله التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية السلمية في أفغانستان وتوطيد شراكة اقتصادية مفيدة لجميع أطرافها في المنطقة. وكان مؤتمر سمرقند بناءا تماما أيضا في ذلك الصدد.

ونرحب بتوقيع أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا على اتفاق ممر اللازورد للنقل. وسيربط الممر الجديد أفغانستان بأوروبا ويهيئ فرص التجارة والنقل العابر والاستثمار. ونشيد أيضا بالعمل المتعلق بمد خط السكك الحديدية الذي يربط بين كازاخستان وتركمانستان وإيران ليصل إلى أفغانستان؛ وبمشروع السكك الحديدية الذي سيربط بين الصين وقيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران؛ وكذلك بإنشاء اتحاد الصناعات الزراعية الثلاثي الذي يشمل قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان. ونؤيد مبادرة ”الحزام والطريق“ الصينية التي لن تحقق النمو الاقتصادي والازدهار في منطقتنا فحسب، بل المزيد من الأمن.

أود أن أختتم بملاحظة إيجابية، ألا وهي، الشراكة الوثيقة القائمة بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية، والتي تمثل أمرا ضروريا تماما لكفالة السلام والاستقرار المستدامين. وأود مرة أخرى أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل لحكومة وشعب أفغانستان

في تحقيق السلام الدائم والمصالحة ونعرب عن التضامن مع تطلعاته إلى تحقيق التقدم والازدهار.

السيد بيرموديث ألباريث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد يوري فيدوتوف؛ والسفير خيرت عمروف؛ والسيدة وزمه فروغ على إحاطاتهم الإعلامية. كما أشكر السفير محمود سيكل على بيانه الشامل.

كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2017/1056)، لا تزال أفغانستان تواجه العديد من التحديات السياسية والانتخابية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يتطلب رؤية موحدة والمزيد من الجهود للتوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولذلك، فإن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية لا يزال يكتسي أهمية بالغة من أجل توطيد السلام المنشود منذ زمن طويل في البلد.

وتؤكد أوروغواي من جديد دعمها لحكومة أفغانستان وللتوصل إلى تسوية سلمية بقيادة أفغانية للنزاع. وفي ذلك الصدد، نواصل تشجيع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم على أساس مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية. غير أن غياب الحوار وعدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان ما زالا يتسببان في معاناة كبيرة للمجتمع الأفغاني. ولا يوجد حل عسكري للنزاع في أفغانستان. وينبغي للأطراف العمل لإيجاد البدائل السياسية. ومن الضروري مواصلة بذل كل جهد ممكن لوضع حد لدورة العنف وللسير على طريق إقامة حوار بين الحكومة وحركة طالبان. ومن دون الإرادة القوية لدى جميع الأطراف، لا يمكن أن ينتهي هذا النزاع الوحشي الذي طال أمده. وتتطلب عملية كابل، التي تهدف إلى تحقيق المصالحة الحقيقية بين مختلف أطياف الشعب الأفغاني، دعم المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا ننوه بهذه العملية القائمة على التعاون والرامية إلى تحقيق السلام والأمان، وكذلك بالاهتمام الذي يبديه شركاء أفغانستان بتنفيذها.

ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة برنامج الإصلاح، مع التركيز على كفالة بناء مؤسسات قوية ومستقلة وإطلاق عملية ديمقراطية راسخة. وتوطيد المؤسسات الديمقراطية بهدف تحقيق الاستقرار في البلد أمر أساسي. وفي ذلك السياق، يجب أن نسلط الضوء على دور المرأة الأفغانية ومشاركتها المباشرة في عملية السلام وجهود الإصلاح في قطاعي الأمن والتنمية. ولكفالة أن تعبر المناقشات في مجال اتخاذ القرارات عن شواغل واحتياجات السكان ككل، يجب الاستماع إلى صوت المرأة.

ومما يثير القلق أن الحالة الإنسانية والأمنية، وكذلك أعمال العنف، التي تؤثر على السكان المدنيين الأفغان لا تزال تتسبب في زعزعة الاستقرار وفي عواقب خطيرة. وتشكل حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، أولوية تتطلب احترام تمكنهم من التمتع بحقوقهم الأساسية. وينبغي لجميع أطراف النزاع احترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، تؤكد أوروغواي مجددا دعوتها إلى الامتثال الكامل لأحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المتعلقة بحماية الجرحى والمرضى والمرافق الطبية والموظفين الطبيين. ويجب ألا يواصل المسؤولون عن ارتكاب هذه الجرائم الإفلات من العقاب. ويجب مساءلة أي شخص يرتكب تلك الجرائم عن أفعاله.

ومن المهم للغاية أن تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا لمواجهة التحديات التي تواجه البلد وبناء السلام والاستقرار والرخاء في المستقبل. وتحتاج أفغانستان إلى الدعم المتواصل من الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية من أجل تحسين الحالة الأمنية في البلد. ومن المهم للغاية أيضا تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة خطر الإرهاب الذي يعاني منه البلد حاليا. وبغية تعزيز الاستقرار

والأمن والتنمية والازدهار في أفغانستان وفي منطقة آسيا الوسطى بأسرها، فإن زيادة التعاون والتكامل الإقليمي ضروريان أيضا.

تود أوروغواي أن تعرب عن امتنانها على العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، ننوه بتفاني وعمل المبعوث الخاص وجميع موظفي البعثة من أجل تعزيز مبادرات سلام شاملة للجميع ودعم الشعب الأفغاني في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وأخيرا، تتمنى أوروغواي لبعثة مجلس الأمن المقبلة إلى أفغانستان، والتي ترأسها كازاخستان، كل النجاح.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أوضح الرئيس ترامب الاستراتيجية الأمنية الوطنية الجديدة للولايات المتحدة، التي تجسد مفهوم الواقعية القائم على المبادئ. وما من مجال يتجلى فيه هذه النهج كأوضح ما يكون بمثل ما يتجلى في الاستراتيجية الإقليمية لهذه الإدارة تجاه أفغانستان. وتبين هذه الاستراتيجية بوضوح التزام الإدارة تجاه أفغانستان وبمستقبل سلمي للمنطقة. لقد نفذ صبر الشعب الأمريكي بشكل له ما يبرره تجاه النزاع في أفغانستان، الذي لا يزال مستمرا طوال ١٦ عاما حتى الآن. وقد أوضحت سياسة الرئيس أن الولايات المتحدة لا تسعى لوجود عسكري دائم في أفغانستان.

وسنواصل دعم الحكومة الأفغانية وقوات الأمن في كفاحها ضد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الطالبان. وسنواصل العمل على ضمان عدم استغلال الإرهابيين للأراضي الأفغانية كملاذ آمن. لكن، وبشكل حاسم، لن يقترن دعمنا بمهلة زمنية مصطنعة. ولكننا عوضا عن ذلك، سوف نقدم دعمنا على أساس التقييم الواقعي للظروف في الميدان. إن الموارد الإضافية العسكرية والسلطات التي أمر بها الرئيس ترامب تؤثر في ساحة المعركة.

ولقد أحرزت الولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع شركائنا الأفغان، تقدما كبيرا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفغانستان. وقد قمنا معا بالمحافظة على الضغط المستمر على تنظيم الدولة الإسلامية، مع الحد بشكل كبير من أراضيه والقضاء على ثلث مقاتليه. وأدى الدعم المعزز من جانب الولايات المتحدة إلى تعزيز ثقة وقدرة شركائنا الأفغان أيضا. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤، انقضى موسم القتال دون تهديد من الطالبان بالاستيلاء على عاصمة إقليمية. ولا تعتزم الولايات المتحدة إطالة أمد الحرب من خلال ألعابها العسكرية، بل التعجيل بالسلام.

ونحن ملتزمون بعملية سلام بملكية أفغانية. وتسلم استراتيجيتنا بأن الطريق إلى السلام يكون عن طريق المفاوضات. ولا يمكن للطالبان وغيرهم من المفسدين إحراز مكسب في ساحة المعركة. إن الأعمال التي نقوم بها في ساحة المعركة تجعل ذلك أمرا جليا. إن السلام لن يتأتى إلا من خلال التسوية السياسية التي تؤدي إلى تخلي طالبان عن العنف، وقطع العلاقات مع الإرهاب الدولي وقبول الدستور الأفغاني. وبعبارة أخرى، إن الولايات المتحدة، ومجلس الأمن والمجتمع الدولي متحدون في سعيهم إلى تحقيق نفس الهدف الشامل في أفغانستان – وهو التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تؤدي إلى سلام دائم.

وستضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور مهم في هذه العملية. وبحسب العمل الكثير الذي قامت به البعثة في مجال التوثيق، فإن الشعب الأفغاني هو الذي ما زال يدفع أعلى ثمن للحرب. وسيظل دعم الأمم المتحدة للمدنيين بما في ذلك في مجال الإصلاحات الانتخابية، وتعزيز المؤسسات الأفغانية، وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة من

الأمور بالغة الأهمية في السنوات المقبلة. ويجب أيضا على البلدان المجاورة لأفغانستان أن تقدم المساعدة.

إن استراتيجيتنا في جنوب آسيا تقر بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في أفغانستان دون المشاركة الكاملة لجيرانها والتزامهم النشط بذلك الهدف. ولقد قامت الولايات المتحدة بتنشيط الدبلوماسية الإقليمية لدعم التزامنا بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. ونحن متأهبون للعمل مع أي دولة مستعدة لأداء دور بناء في أفغانستان. وسنقيم شراكة مع أي دولة من الدول الأعضاء ترغب في الإسهام في أمن أفغانستان واستقرارها، وتنميتها الاقتصادية ومكافحة الإرهاب.

ومن الواضح أيضا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمكافحة إنتاج الأفيون الذي يغذي عدم الاستقرار في أفغانستان. ونحن نشاطر الأمين العام قلقه العميق إزاء الزيادة المروعة في زراعة الخشخاش في أفغانستان والتي بلغت ٦٣ في المائة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وتعني زيادة زراعة الخشخاش زيادة إيرادات حركة طالبان وقدرة الجماعات المتطرفة على القيام بالتمرد. وتؤيد الولايات المتحدة جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى الحد من إنتاج الأفيون، وتعزيز إنفاذ القوانين وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية البديلة للشعب الأفغاني. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في ذلك الجهد.

وكما قال رئيس جمهوريتنا، إن أمريكا ستتولى زمام القيادة. ونحن لن تفرض طريقة حياتنا ولكننا سنناصر قيمنا دون اعتذار. وسوف نسعى من أجل الشراكات القائمة على تلك القيم. وسوف نسعى من أجل التحالفات القائمة على التعاون والمعاملة بالمثل. وسنعتبر شركاءنا في الحكومة الأفغانية مسؤولين عن تنفيذ الإصلاحات واتخاذ الخطوات الضرورية لإرساء أسس السلام الشامل. إن هذا هو إسهامنا في إيجاد حل سياسي في أفغانستان. ونحن نشاطر العالم في نفاذ صبره تجاه إنهاء النزاع هناك. بيد أن نفاذ الصبر يمكن أن يغدو مصدر قوة، إذا ووجه نحو تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام لشعب أفغانستان.

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يود الوفد السنغالي أن يبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن أفغانستان، بالنظر إلى الدور الرائد الذي يضطلع به بلدكم في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو. والسفير خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة وزمه فروغ العضو المؤسس لمنظمة ”دراسات المرأة والسلام“ وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، على إحاطاتهم الواضحة. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا وصديقنا السيد محمود سيكل، الممثل الدائم لأفغانستان، الذي كان بيانه المفصل الذي أدلى به ذا أهمية خاصة لوفد بلدي.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الوضع الهش في أفغانستان، الذي يزداد توترا بسبب الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٨. إذ يعاني التحضير لهذه الانتخابات من التحديات التنظيمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد أصحاب المصلحة السياسية في أفغانستان العمل صوب تحقيق السلام والقيام بما يلزم لمنع خروج الحالة عن نطاق السيطرة. ويجب أن نتوقى تدهور الحالة الأمنية في البلد، وهي المتردية أصلا بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في المحادثات التي أجريت مع الجماعات المسلحة، والاشتباكات المستمرة في كثير من أنحاء البلد بين القوات الحكومية وهذه الجماعات، بما في ذلك، للأسف، الجماعات الإرهابية.

ولا يزال المدنيون، بمن فيهم الأتراك الأفغان، أهدافا رئيسية للهجمات غير المتساوقة التي يشنها الطالبان والمقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن الواضح أن مستوى العنف المرتفع أودى بحياة العديد من الأرواح، لا سيما بين السكان المدنيين، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال، وترك أثرا سلبيا على حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. وفي تلك البيئة، نثني على وجود القوات الدولية الحيوي وجهودها في أفغانستان.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتعزيز الحوار الوطني، ومكافحة انعدام الأمن وحماية المدنيين تكتسي نفس القدر من الأهمية، كما يتضح من تعيين ٢ ٥٠٠ حارس لحماية أماكن العبادة.

ويرحب وفد أيضا بالتقدم المحرز في مجال مكافحة التعذيب، ونشجع القوات الأفغانية على زيادة وتحسين جهودها فيما يتعلق بمشاركة المرأة وتمكينها، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء. والنداء المقنع الذي وجهته السيدة فروغ بشأن زيادة مشاركة النساء والشباب جدير بأن نوليه قدرا كبيرا من الاهتمام. ونرى أنه يجب على السلطات الأفغانية، مع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أن تقدم أكبر دعم ممكن لتنفيذ خطة العمل الوطنية لعام ٢٠٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن الحالة آخذة في التحسن، حيث يوجد ٣٠ ٠٠٠ نازح هذا العام. ولذلك، نثني على الجهود المشتركة للأمم المتحدة وشركائها من أجل كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بانتظام، وإن كان ذلك في بعض الأحيان على حساب أرواح الموظفين المعنيين، الذين نحيي ذكراهم.

أما على الصعيد الاقتصادي، فترحب السنغال بالتقدم الإيجابي المحرز في مجال مكافحة الفساد، الأمر الذي أسهم بشكل ملحوظ في بناء اقتصاد سليم بفضل الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية التي نشجعها ونهنئها. ونحن نكرر الإشادات التي ترددت أصداؤها في المحافل الدولية.

ومع ذلك، يجب أن نواصل مكافحة الاتجار بالمخدرات، وهو مجال ازدادت فيه المؤشرات سوءاً، وفقا لما ذكرته الوزارة الأفغانية المعنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويشير تقرير الأمين العام (S/2017/1056) إلى أن هناك زيادة بنسبة ٦٣ في المائة في مساحة المناطق المزروعة بالمخدرات وزيادة قدرها ٨٧ في المائة في إنتاج الأفيون. ويثير ذلك مزيدا من القلق بالنظر إلى أن الاتجار غير المشروع بالأفيون يشكل مصدرا هاما لتمويل الجماعات المسلحة والإرهابيين.

وأود أن أشيد تحديدا ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع موظفي الأمم المتحدة، ونحيط علما بجهودهم الحثيثة لتعزيز الحوار الوطني وحماية النساء والأطفال.

إن ولاية السنغال في مجلس الأمن توشك على الانتهاء، وأود أن أوكد مجددا أن بلدي يحدوه الأمل في رؤية أفغانستان منخرطة في عملية سياسية شاملة قدر الإمكان، بغية إنهاء نزاع دمر البلد طويلاً، الأمر الذي من شأنه إنهاء معاناة شعبها ودفع أفغانستان بقوة صوب السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وهذا الأمل يستند إلى تصميم وتنفيذ عملية كابل على نحو فعال، وهي عملية تؤيدها السنغال تأييدا قويا لأنها تشكل إطارا فريدا للتنسيق والتكامل والمواءمة بين المبادرات العديدة والمتنوعة – سواء كانت وطنية أو ثنائية أو متعددة الأطراف – التي يجري تنفيذها حاليا في أفغانستان، أو المخطط لها.

فليس لأحد سوى حكومة أفغانستان وشعبها أن يكون سيد مصيره عن طريق إدماج وتملك الفرص المثمرة المتاحة في المنطقة والمجتمع الدولي عموما. وأنا واثق من أن مجموعة أصدقاء أفغانستان، التي يضطلع فيها الوفد الياباني بدور ريادي، وأعضاء مجلس الأمن، ستساعد على جعل عملية كابل المنصة

الرئيسية للسعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفغانستان.

السيد قنديل (مصر): بداية، أعرب عن خالص الامتنان والتقدير للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية المفصلة والمفيدة.

في ظل تلازم المصالح ودواعي الاستقرار بين منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإن مصر تساند الحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها. وترحب في ذات الوقت بالتحضيرات والاستعدادات المبكرة للاستحقاقات الانتخابية القادمة المزمعة في منتصف العام القادم. كما ندعم سلطات أفغانستان في مساعيها السياسية والاجتماعية من أجل إحلال الأمن وتحقيق التنمية. وعلى هذا الأساس، نود أن نسلط الضوء على المحاور الآتية.

أولا، المحور الأمني، وفي صميمه الالتزام الجماعي بمكافحة الإرهاب ومحاربته أينما وجد، وذلك في إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب ومجابهة الإيديولوجيات المتطرفة، خاصة في ظل تصاعد وتيرة الحوادث الأمنية والهجمات الإرهابية بشكل غير مسبوق في أفغانستان هذا العام. وفي هذا الصدد، أيضا، نؤكد أهمية التنسيق الوثيق، إقليميا ودوليا، مع السلطات الأفغانية المعنية في إطار مكافحة المخدرات، مع التركيز على الاتجار في الأفيون، والتي لا يمكن فصلها عن جهود مكافحة الإرهاب باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لتمويل التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة.

ثانيا، المحور التنموي، وذلك في ضوء المبادرات الاقتصادية والاستثمارية لدول الجوار والمشاريع الإقليمية ذات البعد الاستراتيجي، وتأتي في مقدمتها مقررات المؤتمرات الوزارية لمبادرة قلب آسيا، وكذلك جهود مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان.

ثالثا، المحور السياسي، وخاصة دعم حكومة أفغانستان لتحقيق السلام الداخلي ودفع مسارات الحوار الوطني في سياق الآلية الرباعية خصوصاً.

رابعا، المحور الدولي المتمثل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعملية المراجعة الاستراتيجية الأخيرة لتقييم أعمال وأنشطة وفعالية البعثة، وهي المراجعة التي أكدت الدور المحوري للأمم المتحدة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نثمن المهام الحيوية التي يقوم بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

خامسا، المحور الإقليمي، وتحديدا الدور الذي تقوم به المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بمنطقة آسيا الوسطى، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك أهمية ربط تلك الجهود بالنتائج الإيجابية لمؤتمر بروكسل الوزاري بشأن أفغانستان، المعقود في العام الماضي، ومتابعة الالتزامات المنبثقة عنه.

ختاماً، لا يسعني إلا التأكيد على ضرورة المضي قدما نحو بلورة رؤية أممية متكاملة تشمل العناصر سالفة الذكر بهدف إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية والرخاء في ربوع أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى ككل.

السيد وولدغريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل (S/2017/1056) بشأن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو. ونشيد بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به البعثة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم الشعب الأفغاني وحكومة الوحدة الوطنية. كما نعرب عن الامتنان للسفير عمروف، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والسيدة وزمه فروغ على إحاطاتهم الإعلامية.

لا تزال أفغانستان تواجه تحديات متعددة ومعقدة لأمنها واستقرارها وتنميتها. وما برح شعبها يتكبد ثمنا باهظا جراء عدم الاستقرار والعنف اللذين يعاني منهما البلد. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن الحالة الأمنية لا تزال شديدة الاضطراب. ويزداد الوضع تعقيدا بسبب تزايد أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في البلد، والذي أعلن مسؤوليته عن العديد من الهجمات خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في البلد، نحيط علماً بالعلاقات التعاونية والمستمرة بين القيادات العليا، ونثني على الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية في بناء المصداقية بشأن خطتها للإصلاح.

وفي هذا السياق، فإن التدابير الهامة التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والإصلاحات الانتخابية هي تدابير مشجعة. أن إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في أجواء سلمية وديمقراطية أمرٌ مهمٌ حقاً. ونلاحظ تفعيل لجنة الانتخابات المستقلة والتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر زيادة التوعية السياسية التي يقوم بها الرئيس غني، وتهدف إلى حشد حركات المعارضة من أجل ضمان مزيد من الاندماج السياسي.

بيد أن عدم اتخاذ خطوات كبيرة في الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام مع حركة طالبان قدما، لا يزال يشكل مصدرا للقلق. ولا شك أنه لا يمكن ضمان أمن أفغانستان واستقرارها على المدى الطويل إلا من خلال عملية مصالحة وعملية سياسية شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويملكونها. ونرحب بما تجريه حكومة الوحدة الوطنية من حوارات ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي بغية جعل البيئة الإقليمية أكثر مواتاة لتيسير عملية السلام. وفي هذا الصدد، فإن جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الرامية إلى تعزيز ودعم مبادرات محادثات السلام، والمصالحة، والحوار، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الاحترام الكامل لسيادة البلد وقيادته، تظل بالغة الأهمية.

ومن دون الحفاظ على النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين، لا يمكن التصدي بفعالية لتحديات السلام والأمن التي تواجهها أفغانستان. ولهذا السبب تحتاج حكومة الوحدة الوطنية إلى دعم منسق وشامل من المجتمع الدولي من أجل المضي قدما بالإصلاح السياسي والأولويات الإنمائية الوطنية، كما هو متوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته وأن يفي بالتزاماته المختلفة في هذا الصدد.

وأخيرا، فيما يتعلق بمشاركة مجلس الأمن، نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى أفغانستان، وبالحوار الذي أجراه الرئيس مع قيادة البلد. وفي الشهر المقبل، وفي ظل الرئاسة الكازاخستانية، ستحتل مسألة أفغانستان مكانة متقدمة في جدول أعمال المجلس، ونتطلع إلى المناقشة الوزارية الرفيعة المستوى بشأن هذه المسألة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب مرة أخرى عن دعمنا وتضامننا مع شعب وحكومة أفغانستان في مهمتهما البالغة الصعوبة المتمثلة في التصدي للعديد من التحديات والتهديدات التي تواجه بلدهما، وكذلك في العملية الصعبة المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار من خلال المصالحة والحوار والنمو والتنمية الشاملين.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام والسيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على آخر تقرير عن الحالة في أفغانستان (S/2017/1056). كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

كما يسلّم تقرير الأمين العام، لا تزال أفغانستان تواجه العديد من التحديات التي تعيق السلام والاستقرار فيها. بيد أنه من المهم الاعتراف بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه. يلتحق بالمدارس الآن نحو ٦,٤ ملايين طفل، ويملك البلد حكومة ديمقراطية، وتقاتل قوات الأمن الأفغانية من أجل حماية مواطنيها. ونحن ما زلنا ملتزمين بدعم الشعب الأفغاني في مسيرته نحو السلام والازدهار على الصعيد الثنائي ومن خلال الأمم المتحدة. وستنفق المملكة المتحدة ما يصل إلى بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل دعم عمل الحكومة الأفغانية لتحسين الأمن ونوعية الحياة والحصول على التعليم.

وسأغتنم هذه الفرصة للتركيز على ثلاثة عناصر هامة في بناء السلام في أفغانستان: إجراء الانتخابات في الوقت المناسب، وعملية السلام التي يقودها الأفغان، وحماية حقوق الإنسان.

أولا، إن إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة في الوقت المناسب، أمر أساسي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وما زلنا ملتزمين، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بدعم جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في ٢٠١٨. وندعو الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات إلى إجراء الانتخابات التي يستحقها الشعب الأفغاني.

ولا يوجد حل عسكري صرف للنزاع في أفغانستان. ويتمثل الخيار العملي الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في عملية سلام تقودها أفغانستان وتملك زمامها. ويجب على حركة طالبان أن تختار الانخراط في هذه العملية. ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي اتخذها الأمين العام وممثله الخاص، لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، التي تقر بأهمية وضع جهود السلام على رأس أولويات أعمال الأمم المتحدة. وستعقد عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن اجتماعها الثاني في أوائل شباط/فبراير، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة مع الحكومة الأفغانية من خلال تلك العملية من أجل منح أفغانستان أفضل أمل في تحقيق السلام.

ومن المشجع أيضا أن تظل حقوق الإنسان جزءا أساسيا من ولاية البعثة، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على تسليط الضوء على عمل الأمم المتحدة لدعم المشاركة الفعالة للمرأة في الانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيدة وزمه فروغ على إحاطتها الإعلامية الشاملة، ونشيد بالسنوات العديدة من النشاط الدؤوب التي أمضتها في دعم حقوق المرأة في أفغانستان. إن دعوتها لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم يدل على الأهمية التي نوليها لهذه المسائل.

وتقدم المملكة المتحدة الدعم لأفغانستان من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات، وتحسين تعليم الفتيات، وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية. كما نقوم بتوجيه مدربي قائدات المستقبل في أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني. إن اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) يكفل بقاء المرأة والسلام والأمن في صميم عمل الأمم المتحدة في أفغانستان، ونحن نرحب بعمل الحكومة الأفغانية المتعلق بخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بينما ندعو بإلحاح إلى تنفيذها الكامل.

وبانتخاب أفغانستان مؤخرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – الذي نهنئ عليه هذا البلد مره أخرى – نتطلع إلى العمل معها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وإذ نتطلع إلى الشهر المقبل، فإننا نؤيد تأييدا كاملا قرار كازاخستان بإعطاء الأولوية لأفغانستان وآسيا الوسطى خلال ترؤسها للمجلس. ونتطلع إلى العمل مع كازاخستان،

ومع أعضاء المجلس والشركاء الإقليميين والدوليين لدعم جهود الرئيس الأفغاني غني وحكومته من أجل بناء السلام والأمن مع التركيز بوجه خاص على الترابط الإقليمي والحفاظ على السلام.

إن عدم الاستقرار في أفغانستان يسبب معاناة شديدة للشعب الأفغاني. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على تغيير ذلك. وإذا عملنا معا، فيمكن لشعب أفغانستان وحكومتها إيجاد الوئام والازدهار اللذين تعذر الوصول إليهما لعقود عديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد هيوسغين (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائنا الفرصة للمشاركة في مناقشة اليوم. وأود أن أتناول ما أشرتم إليه في وقت سابق بصفتكم الوطنية فيما يتعلق بأفغانستان، وهو أنه يتعين، أولا وقبل كل شيء، أن تتولى أفغانستان قيادة عملية السلام والانتخابات والإمساك بزمامها. إنني أؤيد ذلك تأييدا كاملا.

وأشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للامين العام ورئيس بعثه الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية. أود أن أنضم إلى زميلي الإيطالي في الإشادة بالسيد ياماموتو وفريقه على العمل في ظروف ليست بالسهلة، ونعرب عن إعجابنا بهم ودعمنا لهم. وبالتالي، فإننا نؤيد خطته فيما يتعلق بإصلاح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، فضلا عن الأولويات التي يحددها – كما أوضح في وقت سابق من هذا الصباح – فيما يتعلق بالتركيز على الانتخابات، التي ستكون أساسية. ونحن نشاطره الاعتقاد بأن الهدف المتمثل بإجراء انتخابات شفافة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية هو ضروري لتعزيز الثقة في المؤسسات الديمقراطية الأفغانية. وسيكون أمرا لا غنى عنه من أجل مستقبل سلمي ومستقر. وعلاوة على ذلك، وفي هذا السياق، وكما قال آخرون في وقت سابق، بما في ذلك زميلي الفرنسي، أؤيد تركيز الممثل الخاص على مشاركة المرأة في الانتخابات. إن إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من السلاسة سيكون أمرا في غاية الأهمية من أجل إتاحة الفرصة لإنجاح العملية السياسية الشاملة، وهنا هو المجال حيث حدد أولويته الثانية التي نؤيدها تأييدا تاما.

نحن نقدر أن أفغانستان قد اتخذت زمام المبادرة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، من خلال إطلاق عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والتعاون. ونحن نؤيد تماما عملية سياسية شاملة جامعة وموثوقة. وأعتقد، مرة أخرى، أنه من الأهمية بمكان إشراك المرأة والشباب والمجتمع المدني في عملية السلام. وعلاوة على ذلك، من المهم جدا أن تشارك الجهات الفاعلة الإقليمية.

في ذلك الصدد، أود أن أهنئ زميلي الكازاخستاني على أنشطته وزيادة دوره الإقليمي وعزمه أن يجعل تلك الحالة في صميم رئاسته لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، بما في ذلك من خلال القيام بزيارة إلى المنطقة.

كما أود العودة إلى ما ذكره مقدمو الإحاطات الإعلامية. لقد صُدمت، شأني شأن الكثيرين، من تسليط كل من السيد فيدوتوف وزميلنا سفير كازاخستان بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) الضوء على زيادة في إنتاج الأفيون. وهذا تطور خطير جدا. وإن استمر ذلك الاتجاه، ستكون له آثار ضارة على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد، وسيؤثر بلا شك على عملية السلام، لأن تنظيم داعش بالطبع، وتحديدا حركة طالبان، تستفيدان منه. ولذلك، لا يسعني إلا أن أؤيد ما قاله سفير كازاخستان في مناشدة الدول الأعضاء الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في إدراج الأشخاص المسؤولين عن صناعة الأفيون في قوائم الجزاءات.

وأود أن أكرر ما قاله زميلي البريطاني في سياق الإعراب عن التقدير لأعمال السيدة وزمه فروغ وللبيان الذي أدلت به.

ولا يسعني إلا أن أؤيد ما قالته في تسليط الضوء بقوة على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة الأفغانية. فتعزيز مشاركة المرأة في الحكومة ومجلس الأمن القومي والقوات المسلحة وجميع المؤسسات أمر أساسي. وقد ذكر السفير الأفغاني أنهم يعملون بجد من أجل إشراك عدد أكبر من النساء في الحكومة، ولكني أعتقد أنه ما زال يمكن القيام بما هو أكثر بكثير. وأشير إلى بلدي، على سبيل المثال، حيث تشغل المرأة منصب مستشار ألمانيا ومنصب وزير الدفاع. وربما سنرى نفس الأمر خلال سنوات قليلة في أفغانستان.

والنقطة الثانية التي أثارتها السيدة فروغ تتعلق بالأطفال. إننا نشهد، كما شهدنا في مناطق أخرى كالعراق وسورية في حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، قيام حركة طالبان بتجنيد الأطفال. ويجب علينا وضع حد لذلك. ويجب علينا أن نوجد البدائل لضمان حصول الأطفال على التعليم وعدم الزج بهم في مهام بشعة. فنحن نعلم وحشية مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. ونعلم ذلك من مصير الأيزيديين. وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فإن ما نشهده حاليا في أفغانستان قد شهدناه بالفعل بدرجة رهيبة في العراق. ولذلك، أود أن أثني على السفير الأفغاني لما حققته حكومة بلده. وقد أبرز زميلي البريطاني للتو التقدم الذي حققه الأفغان. ولا يسعني إلا أن أشيد بهم وأن أشجعهم على تحسين الأوضاع في عدد من المجالات، مثل العلاقات الأفغانية الباكستانية، ذات الأهمية البالغة والتي ينبغي تحسينها.

وأود أيضا أن أبرز وأشيد بانتخاب أفغانستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وما قاله السفير في ذلك السياق أمر مشجع للغاية. غير أن هناك نقطتين محددتين أود أن أتناولهما في ذلك الصدد: يجب على أفغانستان إلغاء عقوبة الإعدام، ويجب عليها أن تنضم إلى اتفاقية مناهضة التعذيب. وعلى الرغم من أن السفير قد قال إنه يجري القيام بالكثير من العمل في ذلك السياق، فإنني أعتقد أن الانضمام رسميا إلى هذه الاتفاقية سيكون تطورا هاما.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى بلدي، ألمانيا. إننا سنظل ملتزمين للغاية تجاه أفغانستان. وقد زار وزيرا الدفاع والخارجية توا أفغانستان. ولا نزال أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي من خلال ١٠٠٠ من القوات الألمانية في الميدان. وفي ذلك السياق، أود أن أثني بشكل صريح على الولايات المتحدة على التزامها المتجدد، وهو أمر أساسي، فيما يتعلق بما قيل بخصوص عدم تحديد إطار زمني مصطنع. وهذا أمر أساسي لأن وضع جداول زمنية من هذا القبيل يشجع طالبان على مجرد الانتظار لحين مغادرتنا. وذلك أمر هام للغاية. ونواصل دعم الشرطة الأفغانية. وقد أنفقنا مبالغ كبيرة على جهود تحقيق الاستقرار، حيث نسهم بـ ٢٥٠ مليون دولار سنويا من أجل تحقيق التنمية وبأكثر من ٢٠ مليون دولار في صورة معونات إنسانية.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما راسخا بالنهوض بالاستقرار والسلام والتنمية في أفغانستان والمنطقة. وشاركنا في استضافة اجتماع عُقد بصيغة آريا في تشرين الثاني/نوفمبر. ونعمل مع الحكومة الأفغانية والشركاء الوطنيين ولكني أود، في الوقت نفسه، أن أقول أيضا إننا بحاجة إلى أن نرى المزيد من التقدم الملموس حتى نقنع الناس في ألمانيا بمواصلة الالتزام بإرسال الجنود والأموال إلى أفغانستان.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): مر عام آخر ويوشك عام آخر على الانتهاء ولكن معاناة الشعب

الأفغاني ما زالت مستمرة. وفي الواقع، خلال العام المنقضي، كما أشار تقرير الأمين العام (S/2017/1056)، لا تزال أفغانستان تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية في بيئة متقلبة ومحفوفة بالمخاطر للغاية.

وينبغي ألا ننسى أن ما تعاني منه أفغانستان من حرب وعنف وإرهاب، والذي يهدد استقرار المنطقة بأسرها، يمثل عواقب للتدخلات العسكرية الأجنبية والاحتلال والحروب المفروضة.

إن شعبي باكستان وأفغانستان تربطهما أواصر لا تنفصم من التاريخ والدين والدم واللغة، وكذلك الاعتماد المتبادل. وحينما أحتاج الشعب الأفغاني لملاذ، فتح أبناء الشعب الباكستاني منازلهم وقلوبهم له. ولا يزال قرابة ٣ ملايين أفغاني يعيشون في بلدي كلاجئين. والسلام والاستقرار في بلدينا مترابطان. وبلدي لديه مصلحة أساسية في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان. وتقف باكستان على أتم الاستعداد لدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها.

ومن أجل تعزيز العلاقات مع أفغانستان في جميع المجالات – السياسية والاقتصادية والدفاع والتعليم والثقافة – اقترحت باكستان خطة عمل شاملة مشتركة بين أفغانستان وباكستان للتضامن في الشهر الماضي. وتهدف خطة العمل إلى تعزيز المشاركة الثنائية البناءة والمجدية من خلال إنشاء أفرقة عاملة معنية بالنواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستخبارية وقضايا اللاجئين. ومن الواضح أن تأمين الحدود بين باكستان وأفغانستان ومنع الإرهاب العابر للحدود أمر أساسي للبلدين والمنطقة والعالم. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال اليقظة المستمرة والإدارة الفعالة والاتصالات الآنية. ويجب ألا يُسمح للإرهاب بإثارة الاشتباكات بين قوات بلدينا المكلفة بتأمين الحدود.

ونحن بحاجة إلى الاتصال المنتظم بين القوات المسلحة ووكالات الاستخبارات في البلدين لمنع أي حوادث عنف على طول حدودنا الطويلة وسهلة الاختراق. وتحقيقا لهذه الغاية اتفقت القوات المسلحة في باكستان وأفغانستان على وضع ضباط اتصال في مقر جيشي البلدين وإنشاء مراكز تنسيق ميدانية. ونجاح تلك المبادرات يقتضي المعاملة بالمثل والثقة والنوايا الحسنة. ويحدونا الأمل في أن تعمل الحكومة الأفغانية بصورة بناءة معنا لمواجهة التحديات التي تهدد أمننا واستقرارنا الجماعي.

وإلى جانب النزاع بين الحكومة الأفغانية والتمرد الذي تقوده حركة طالبان، برز تهديد مُسمم جديد في أفغانستان، ألا وهو، وجود عدد من الإرهابيين من مختلف أنحاء العالم: حركة طالبان الباكستانية، والتي فر أعضاؤها من بلدي، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية والحركة الإسلامية لأوزبكستان وغيرها من الجماعات التي انضوت جميعها الآن تحت لواء تنظيم داعش.

ويتمركز الآن هؤلاء الإرهابيون في ٤٠ في المائة من الأراضي الأفغانية، وهي مناطق إما خارجة عن سيطرة كابل أو مُتنازع عليها، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية.

يبدو أن الجزء الأساسي لداعش، قد ينتقل تحت وطأة الضغط في العراق وسوريا، إلى تلك المناطق غير الخاضعة للحكم في أفغانستان. واستنادا إلى التقرير الخاص للأمين العام (S/2017/1056) لا يزال داعش يتمتع بالمرونة في أفغانستان، وقد ادعى مسؤوليته عن الهجمات الأخيرة التي وقعت في كابل.

وإننا نشعر بالقلق العميق إزاء وجود تنظيم داعش في المقاطعات الأفغانية المتاخمة لباكستان وإيران وآسيا الوسطى. فهذا لا يشكل تهديدا لأفغانستان فحسب، بل لجميع جيرانها أيضا. ومن مسؤولية الحكومة الأفغانية والتحالف الدولي

استئصال داعش وما يرتبط به من الإرهابيين من الأراضي الأفغانية والحيلولة دون شن هجمات ضد جيران أفغانستان.

ويعد تزايد الصلة بين المخدرات غير المشروعة والإرهاب بعدا إضافيا للتهديد الأمني للأفغانيين وجيران البلد. ولقد طرأت زيادة غير مسبوقة تسبب الانزعاج في زراعة المخدرات وإنتاجها في أفغانستان. ويشير التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى زيادة قياسية في زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون. ويجب أن تسعى الحكومة الأفغانية والتحالف الدولي بهمة للقضاء على إنتاج المخدرات وما لها من صلات بالإرهاب.

ولكن المسألة الرئيسية في أفغانستان اليوم هي ما يلي: هل نختار طريق الحرب، أم نختار طريق السلام؟ إن المجتمع الدولي مُجمِعٌ في رأيه بأن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنهاء الحرب الطويلة الأمد عن طريق التفاوض.

وقد اقترحت باكستان هذا منذ فترة طويلة بوصفه السبيل الأنجع لوضع حد لعقود من النزاع والمعاناة في البلد المجاور لنا. إن ستة عشر عاما من الحرب التي شنتها أعتى قوات العالم ضد تمرد عناصر غير نظامية، لم تسفر عن حل عسكري. وهذا الفشل لا يمكن تفسيره بمجرد الزعم بوجود ملاذات آمنة للمتمردين عبر الحدود. فلا توجد هذه الملاذات الآمنة. إن الملاذات الوحيدة الموجودة للمتمردين ولداعش والإرهابيين الآخرين هي في نطاق الـ ٤٠ في المائة من الأراضي الأفغانية الواقعة خارج سيطرة كابل.

إن السلام لن يستعاد بمواصلة اللجوء إلى القوة العسكرية. وفي الواقع، إن من الجلي، بعد سنوات من الحرب، أنه لا كابل والتحالف أو الطالبان الأفغان يمكنهما فرض حل عسكري على أحدهما الآخر. إن تعزيز التسوية السياسية والسعي إلى تحقيق حل عسكري في أفغانستان أمران متناقضان ويتعارض أحدهما مع الآخر. فلا يمكنك أن تقتل وتتحدث في نفس الوقت.

واللجوء مرة أخرى إلى الخيار العسكري لن يحقق نتيجة مختلفة عما سبقها. ولن يكسر الجمود، ناهيك عن التوصل إلى تسوية سياسية. ولذلك يجب إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحقيق السلام من خلال الحوار ومن خلال المصالحة.

إننا نحث الطالبان على نبذ العنف والدخول في حوار من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. ولكن يجب على الطرف الآخر أن يبدي أيضا رغبة حقيقية في الحوار، وألا يتوقع أن يُكره التمرد على تسوية قسرية. وفي حين يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك باكستان والبلدان المجاورة الأخرى لأفغانستان، المساعدة في تعزيز عملية السلام، فمن الواضح أن المسؤولية الرئيسية لإحياء أو بدء الحوار تقع على عاتق الأطراف الأفغانية نفسها. ولا يمكن تحقيق السلام إلا حينما تخلص الأطراف الأفغانية نفسها إلى أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع وتلتزم بالسعي لحوار حقيقي من أجل السلام والمصالحة. ويجب أن يكون هذا المسعى من أجل السلام عن طريق المفاوضات هدفا ذا أولوية للحكومة الأفغانية، وطالبان أفغانستان، وجيران أفغانستان، والأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة وكذلك لسعادة السفير سيكل على بيانه. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/1056).

سأركز اليوم على خمس نقاط.

أولا، نود أن نشدد على الحاجة إلى توطيد إنجازات الـ ١٦ عاما الماضية في أفغانستان. فالحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي المستمر. ومن الأمور الحيوية الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في هذا الصدد.

ثانيا، إننا نعلق أهمية على أداء حكومة الوحدة الوطنية. فالوحدة بين كل شرائح المجتمع الأفغاني عنصر أساسي في نجاح مساعينا الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. إذ أن زيادة تجزئة المجتمع الأفغاني ستضر بكل الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية وتضر بمصالح المجتمع الدولي.

ثالثا، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن جهود السلام والمصالحة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان هي مفتاح السلام والأمن الدائمين في البلد. وستواصل تركيا إسهامها في تحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان، فضلا عن دعمها لجهود السلام ذات القيادة والملكية الأفغانية. وسنواصل دعم الحكومة الأفغانية ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا.

رابعا، إن زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة أمر لا بد منه من أجل إحراز النجاح في أفغانستان. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا التعاون لا يمكن أن يكون مضمونا إلا من خلال الحوار والمشاركة القوية. وبناء على ذلك، ستواصل تركيا الإسهام في التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول، التي ستتولى رئاستها المشتركة في عام ٢٠١٨. وتتمثل رؤيتنا لأفغانستان في رؤية بلد ينعم بالسلام والاستقرار ويتمتع بعلاقات جيدة وتعاونية مع جيرانه ومع العالم، لأنه يوجد في قلب مشاريع إقليمية كبرى.

وعلى أساس هذا الفهم، نعتقد أن توقيع اتفاق التعاون في مجال العبور والنقل، واتفاق لابيس لازولي في عشق آباد في الشهر الماضي قد عزز أيضا أساس التعاون الإقليمي من خلال تعزيز التجارة.

وأخيرا وليس آخرا، نشيد بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بوقوفها مع الشعب الأفغاني وتنسيق جهود أصحاب المصلحة الدوليين في أفغانستان. وستواصل تركيا دعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة وجهودها في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الشعب الأفغاني يستحق مستقبلا أفضل. وسوف يجدد استمرار التزامنا ودعمنا آمال الشعب الأفغاني في هذا المسار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياماموتو؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد يوري فيدوتوف؛ وسفير كازاخستان على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ونحن في أوزبكستان نتابع عن كثب الحالة في أفغانستان، لأن آفاق التنمية المستقرة والمستدامة في آسيا الوسطى مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام الدائم في ذلك البلد. وبالتالي، فإننا نؤيد تماما الفكرة القائلة بأنه لا يوجد حل عسكري لضمان استقرار أفغانستان. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد إلى إحلال السلام في أفغانستان يتمثل في الحوار المباشر بين الحكومة المركزية والقوى السياسية المحلية الرئيسية، بدون شروط مسبقة. إن عملية السلام الشاملة بقيادة أفغانية تحت رعاية الأمم المتحدة ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد على المدى الطويل.

ونحن في أوزبكستان متفقون أيضا على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر اليوم إلى أفغانستان ليس باعتبارها مصدرا للمشاكل أو التهديدات أو التحديات الإقليمية، بل بوصفها فرصة استراتيجية يمكن أن تكون بمثابة أساس متين لتعزيز التعاون المتعدد الأوجه الذي يفضي إلى رخائنا ورفاهنا المشترك.

وتواصل أوزبكستان دعم جميع صيغ الحوار الدولية الحالية والمساهمة فيها بنشاط بهدف تيسير تحسين الحالة في أفغانستان

وتنميتها الاجتماعية الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، شاركت خلال السنة الماضية وفود رفيعة المستوى من أوزبكستان في مختلف المناسبات المتصلة بأفغانستان، بما في ذلك مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، المعقود في عشق أباد؛ وعملية قلب آسيا – اسطنبول، في باكو؛ وفي اجتماعات صيغة موسكو وعملية كابل؛ وفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، في موسكو.

كما دعمت أوزبكستان مؤخرا استحداث صيغة جديدة لاجتماع استشاري، هو اجتماع آسيا الوسطى+ أفغانستان، لمناقشة طائفة واسعة من المسائل الإقليمية، فضلا عن وضع تدابير مشتركة لضمان السلام والتنمية المستدامة في منطقتنا.

وفيما يتعلق بالعام الماضي، فإن الحكومة الجديدة في أوزبكستان، تحت قيادة الرئيس شوكت ميرضيائيف كثفت الحوار الثنائي مع كابل. وفي هذه السنة وحدها اجتمع رئيسا الدولتين عدة مرات على هامش المحافل الدولية.

وقبل ثلاثة أسابيع، قام الرئيس غني زيارة رسمية إلى أوزبكستان. ونتيجة لتلك الزيارة، تم التوقيع على أكثر من ٢٠ وثيقة. وتهدف هذه الوثائق إلى توسيع نطاق التعاون في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والاستثمار والنقل والاتصالات والتعليم، ومجالات أخرى. ومن بين تلك الوثائق، وثائق تقضي بإنشاء لجنة مشتركة معنية بالمسائل الأمنية، وإنشاء سكك حديدية من مزار الشريف إلى هيرتان، وإنشاء خط لنقل الكهرباء، والتعاون بشأن نقل البضائع، إلى جانب مشاريع أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، أبرمت الأطراف المعنية أيضاً ما يربو على ٤٠ عقدا تتضمن بنودا بشأن إمداد أفغانستان بالكهرباء والمنتجات الزراعية والدوائية، فضلا عن مواد البناء، ووسائل النقل وغيرها من البضائع من أوزبكستان. واليوم، قام وزير خارجية أوزبكستان بزيارة كابل واجتمع مع مسؤولين من حكومة أفغانستان لمناقشة المسائل المتصلة بكيفية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال زيارة الرئيس غني الآنفة الذكر إلى أوزبكستان عملياً.

وفي الشهر الماضي، بدأ تسيير رحلات جوية منتظمة بين طشقند وكابل، بهدف تيسير التبادلات الثنائية. كما اتفق البلدان على فتح قنصلية أفغانية في مدينة ترميز الأوزبكية الواقعة على الحدود. وقد دأبت حكومة أوزبكستان أيضاً على اتخاذ خطوات مترابطة لحشد دعم المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى إدماج أفغانستان بشكل وثيق في الشبكات الاقتصادية الإقليمية.

وعلى وجه الخصوص، استضافت أوزبكستان في الشهر الماضي مؤتمراً دولياً بشأن ضمان الأمن والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى. وقد استضافت هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة. وشارك في هذا المحفل وزراءُ خارجية الدول الخمس في وسط آسيا وأفغانستان، فضلا عن مسؤولين رفيعي المستوى من بلدان أخرى، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية المختلفة، مما أسهم في نجاحه. وفي البيان الختامي، أيد الممثلون المبادرات الرامية إلى دعم عملية السلام في أفغانستان، وتعزيز إعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وإدماج البلد بمزيد من الفعالية في الشبكات الاقتصادية العالمية. كما أيّد المشاركون الاقتراح الداعي إلى قيام دول آسيا الوسطى بصياغة مشروع قرار متفق عليه في الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الذي يرمي إلى ضمان السلام والتنمية المستدامة في المنطقة والمشاركة النشطة من جانب أفغانستان في تلك العملية.

وفي الوقت الراهن، ونظرا لأهمية تطوير شبكة للنقل والاتصالات من أجل تنمية اقتصاد أفغانستان، تعتزم أوزبكستان عقد مؤتمر دولي بشأن الحالة في آسيا الوسطى في إطار نظام ممرات النقل الدولية، من شأنه تقديم منظورات استراتيجية

والمساعدة على اغتنام الفرص غير المحققة. وسيعقد هذا المؤتمر في طشقند في العام المقبل. ونأمل أن تحظى هاتان المبادرتان بتأييد جميع الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا في أوزبكستان نؤمن إيمانا قويا بوجوب أن تبقى أفغانستان في صميم جدول الأعمال العالمي. وإدماجها في الشبكات الاقتصادية الإقليمية والعالمية شرط أساسي لإرساء السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ولذلك، تؤكد أوزبكستان من جديد استعدادها لمواصلة تعاونها الوثيق مع جميع الدول الأعضاء، في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء من أجل إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بونسر (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية المهمة. سأتطرق اليوم إلى ثلاثة مواضيع.

أولا، إن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع جوانب المجتمع الأفغاني أمرٌ أساسيٌ. إن مستقبل أفغانستان يقوم على إمكانات شعبها، ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين من دون المشاركة النشطة والموضوعية لجميع أفراد المجتمع. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة، فإنها لا تزال في وضع غير مؤات في أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠١٨ والانتخابات المقبلة، فإنني على يقين من أنه يمكننا أن نتفق جميعا على أهمية تشجيع ودعم المشاركة الفعالة للمرأة، كمرشحة وناخبة مستنيرة على السواء. ولا بد أن تكون العملية الانتخابية شاملة وشفافة ونزيهة لكي تحقق نتائج ذات مصداقية. ويسير ذلك جنبا إلى جنب مع تعزيز تمثيل المرأة في هياكل الحكم. وبغية تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والتنمية، تؤيد كندا بقوة الرأي القائل بضرورة أن تنضم المرأة إلى الرجل في صميم عملية صنع القرار على كل مستويات السياسة والمجتمع والاقتصاد في أفغانستان.

وهذا يقودني إلى الموضوع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية. هناك العديد من الآليات التي تسعى إلى دعم التقدم الاقتصادي والتكامل الإقليمي في جنوب ووسط آسيا. وعملية قلب آسيا – اسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان هما آليتان منها. وكلا الحدثين اللذين تتشارك استضافتهما أذربيجان وتركمانستان اللتين أتوجه بخالص الشكر لهما على جهودهما، يوضح الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، جنباً إلى جنب مع نظرائنا الأفغان في النهوض بمصالحنا المشتركة، ولا سيما الاستقرار والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، وفي نهاية المطاف، تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام والازدهار.

وعملية السلام في أفغانستان هي موضوعي الثالث والأخير. فقد اشتد القتال في أفغانستان في عام ٢٠١٧، وأوقع خسائر غير مقبولة في صفوف السكان المدنيين. ولا بد من إجراء مفاوضات سلام بين الحكومة الأفغانية والمعارضة المسلحة، لا سيما مع طالبان. وتؤيد كندا تماما عملية سلام تملك زمامها وتتولى قيادتها أفغانستان. ويحدوني الأمل في أن تثمر عملية كابل، وأن يتناقص مستوى العنف الذي شهدناه في الآونة الأخيرة. وتتطلع كندا إلى المشاركة في الاجتماع المقبل لعملية كابل الذي سيعقد في شباط/فبراير ٢٠١٨.

وفي الختام، سأغدو مقصرا إن لم أذكر القلق العميق الذي يساور كندا إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما أثر عدم الاستقرار وانعدام الأمن على النساء والأطفال. ونحن نتطلع إلى جيران أفغانستان وشركائها لكي يواصلوا العمل مع

حكومة أفغانستان بهدف زيادة المساواة بين الجنسين والتكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي والنهوض بمفاوضات السلام. ويكتسي كل ذلك أهمية بالغة من أجل تحقيق السلام والأمن في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إسهام اليابان الممتاز بوصفها القائم على الصياغة في مناقشتنا بشأن أفغانستان. وتتشرف مملكة هولندا بأن تكون القائم على الصياغة الجديد اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن، وأفغانستان، وبلدان المنطقة والمانحين وغيرهم من أجل ضمان أن تكون مساهمتنا مفيدة، ونأمل أن نبني على العمل الممتاز الذي قامت به اليابان.

ومملكة هولندا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على تفانيهما في العمل، وكذلك الممثل الدائم لكازاخستان، السيد عمروف، والسيدة وزمه فروغ على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة. كما نشكر السيدة فروغ على ما قدمته من مساهمات مفيدة للمجلس الأعلى للسلام.

ونحن نقدر التقرير الشامل للأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2017/1056). لقد تكلم العديد من الأشخاص اليوم بشأن التطورات الوارد وصفها في ذلك التقرير، مثل التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب، والزيادة الهائلة في زراعة المخدرات، وعدم إحراز تقدم ملموس في عملية السلام، وكلها أمورٌ تؤكد على ضرورة مواصلة التركيز على دعم السلام والاستقرار في أفغانستان. ولن أكرر ما قاله الكثيرون بالفعل، ولكنني أود التركيز على ثلاث مسائل في مناقشة اليوم، انطلاقا من روح العمل الهام الذي تضطلع به السيدة وزمه فروغ بشأن المرأة والسلام والأمن.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أركز على ريادة الحكومة الأفغانية فيما يتعلق بتمكين المرأة. ثانيا، أريد أن أركز على دور الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في تعزيز وضع المرأة في البلد. ثالثا، أود أن أركز على التزام مملكة هولندا بتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة.

قبل شهرين، قام فريق يتألف من ست فتيات أفغانيات بزيارة هولندا للمشاركة في مؤتمر القمة المعني بالذكاء الاصطناعي، حيث عرضن روبوت، قمن ببنائه بأنفسهن، يعمل بالطاقة الشمسية ويمكن أن يساعد المزارعين في الحقول. وشتان ما بين الحقبة الحالية والحقبة التي اتسمت بحكم حركة طالبان، عندما كانت المرأة مهمشة إلى درجة الاحتجاب التام. واليوم، بوسع المرأة الأفغانية، في الواقع، أن تصبح مهندسة وضابطة شرطة وقاضية وسياسية وناشطة في مجال المجتمع المدني ومعلمة.

ولكن إمكانات المرأة الأفغانية أبعد ما تكون عن تحقيقها. وستسهم زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع الأفغاني في تعزيز الاستقرار والازدهار في أفغانستان إلى حد كبير.

ولذلك نشيد بالقيادة الشخصية لكلا الرئيس غني والسيدة الأولى رولا غني، اللذين منحا تمكين المرأة أولوية قصوى. ونرحب بصفة خاصة بخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وبالبرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا. وندعو الحكومة الأفغانية إلى مواصلة تمويل هذين البرنامجين وتنفيذهما بالكثير من الحماس والتصميم وإلى مواصلة التشاور مع منظمات المجتمع المدني في تلك العملية.

ثانيا، أود أن أتناول الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. إن مملكة هولندا تتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي أن يظل دعم المجتمع الدولي لأفغانستان مركزا على تحقيق السلام والاستقرار، على نحو ما حدده في تقريره (S/2017/1056). وهنا، يكتسي دور المرأة مرة أخرى أهمية كبيرة – وينبغي أن يسمع صوتها وهي ستضيف قيمة إلى العملية. ولا يمكن لعملية السلام التي يقودها الأفغان ويمتلكها الأفغان أن تحقق نتائج دائمة إلا إذا شاركت فيها النساء والشباب بطريقة مجدية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى زمام القيادة وأن تصبح مثلا يحتذى. ونناشد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجلس متابعة توصيات فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس، الذي اجتمع في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وعلى وجه الخصوص، ندعو بعثة الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودها لزيادة عدد الإناث من الموظفين المحليين في البعثة.

ثالثا، أود أن أتناول التزامنا الدائم نحو أفغانستان. فقبل ستة عشر عاما، أصبحت أفغانستان واحدة من أقرب شركاء مملكة هولندا في مجال التعاون الأمني والإنمائي. وكان موقف المرأة الأفغانية وسيظل محورا رئيسيا لشراكتنا التي استمرت عقدا من الزمان لتعزيز الملكية والقيادة الأفغانية. وبغية دعم خطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن، ساهمنا بمبلغ مليوني يورو في تنفيذ الخطة على الصعيد المحلي من خلال برنامج صفحة جديدة (Safhe Jaded)، الذي يسهم في زيادة الأمن والعدالة للنساء والفتيات. وأود أن أختتم بياني بتجديد التأكيد، مرة أخرى، على دعمنا المستمر لأفغانستان واستعدادنا للإسهام في أعمال المجلس بشأن دعم السلام والأمن والتنمية في أفغانستان خلال عضويتنا في المجلس في عام ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للقائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة آدمسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويشيد الاتحاد الأوروبي إشادة قوية بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني، وفي تشجيع السلام والمصالحة، ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها، والمساعدة على تحسين مصداقية العمليات الانتخابية ونزاهتها وشمولها واستدامتها، وأيضا في تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. ويرغب الاتحاد الأوروبي في أن تكون له أوثق العلاقات وأقواها مع بعثة الأمم المتحدة، بروح من التعاون الشفاف والمفتوح على أرض الواقع وبالصيغ الدولية بما يعود بالفائدة على أفغانستان في نهاية المطاف.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بدعم عملية للسلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما مع الاهتمام بأن مجموعة التنسيق الرباعية المعنية بعملية السلام والمصالحة الأفغانية، المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة، شرعت في إعادة انعقادها للمرة الأولى منذ أكثر من عام، ويرحب الاتحاد بالأعمال التحضيرية لاجتماع عملية كابل، المقرر عقده في ١ شباط/فبراير.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي عملية كابل بشأن السلام والأمن والجهود الدولية المجدية الأخرى التي تصب في عملية كابل الرامية إلى إرساء عملية أفغانية حقيقية للسلام والمصالحة. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يحقق اجتماع عملية كابل في ١ شباط/فبراير نتائج ملموسة وأن يمهد الطريق صوب عقد المزيد من المناقشات البناءة. كما نرحب بجميع المبادرات المقدمة بالتنسيق الوثيق مع عملية كابل التي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لتلك العملية،

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، إلى المشاركة في العمل على إيجاد حلول بناءة.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي بشأن أفغانستان، وهي تحدد رؤيتنا للكيفية التي سيدعم بها الاتحاد الأوروبي أفغانستان، على السواء في مواجهة التحديات الهائلة وفي إحداث تغيير إيجابي في حياة الأفغان العاديين. وتحدد الاستراتيجية مسارا من أجل وضع استراتيجية متسقة وطموحة واستشرافية لانخراط الاتحاد الأوروبي وشراكته. وهي تركز على أربعة مجالات ذات أولوية بالغة الأهمية لتحقيق التقدم في أفغانستان، ألا وهي، تعزيز السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي؛ وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وتمكين المرأة؛ ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية؛ والتصدي للتحديات ذات الصلة بالهجرة.

وتمثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة واحدة من عدة خطوات لتدعيم التزام الاتحاد الأوروبي القوي تجاه أفغانستان بعد أكثر من عام على انعقاد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطبيق المؤقت، اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر، لاتفاق التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن الشراكة والتنمية ينشئ علاقة ثنائية رسمية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان.

وبما أن الولايات المتحدة اعتمدت مؤخرا استراتيجية جديدة بشأن أفغانستان وجنوب آسيا، أود أن أؤكد على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل بالترافق مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لدعم السلام الدائم والأمن والاستقرار في أفغانستان. ولا يزال احترام حقوق الإنسان والانتخابات الديمقراطية محور تركيز للحوار بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الأفغانية ومن أجل أعمال الاتحاد الأوروبي في البلد. وفي ذلك الصدد، يهنئ الاتحاد الأوروبي أفغانستان على انتخاب مجلس حقوق الإنسان.

ويحافظ الاتحاد الأوروبي على اتصال وثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان في أفغانستان. وبصفة عامة، فإن لدى الاتحاد الأوروبي آمالا كبيرة بأن تسعى السلطات الأفغانية للنهوض بحماية حقوق الإنسان. ولكن، في ذلك السياق، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ من إعدام خمسة سجناء في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – وهي عمليات الإعدام الأولى التي تنفذ في أفغانستان منذ شباط/فبراير ٢٠١٥. ولذلك ندعو أفغانستان إلى استئناف وقفها الاختياري لعمليات الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. ومن الآن فصاعدا، ستشكل حقوق الإنسان جزءا من الحوار المنظم بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بموجب اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية الذي ذكرته من فوري.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه رحبوا بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة لموعد الانتخابات البرلمانية في أفغانستان، المقرر أن تعقد في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وكان ذلك الإعلان باعثا على اطمئنان كلا الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي بوصفه علامة على إرساء الديمقراطية في البلد. غير أن هناك علامات تدل على أن العملية أبطئت بسبب الصعوبات التقنية والسياسية على السواء. ويجب بذل جميع الجهود الآن لإزالة تلك الصعوبات وللتمكن من عقد تلك الانتخابات في الإطار الزمني المعلن، وكفالة عقدها بطريقة ديمقراطية وشاملة للجميع ومتسمة بالشفافية والمصداقية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بدعم العملية الانتخابية الأفغانية. وخصص الاتحاد الأوروبي مبلغ ١٥,٥ ملايين يورو لمساعدة الانتخابات البرلمانية والمحلية، إلى جانب أعضاء المجتمع الدولي الآخرين وفي إطار تنسيق بعثة الأمم المتحدة.

إن التعاون الإقليمي عامل رئيسي لإحلال السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة. ولا يمكن مجابهة تهديدات الإرهاب التي تؤثر على جميع البلدان في المنطقة إلا بالمزيد من التعاون السياسي والاقتصادي الأمني. وذلك التعاون أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال أفغانستان تعمل مع جيرانها من خلال المحافل الدولية، مثل المؤتمر الوزاري لعملية قلب آسيا/اسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تلك المنتديات الإقليمية الهادفة إلى تيسير التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بين جميع أصحاب المصلحة الإقليميين.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، قدمت فيديريكا موغيريني، نائبة رئيس المفوضية الأوروبية والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية. ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في تعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع ”آسيا مترابطة“. والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي، بتعميق علاقاته التجارية، أصبح السوق الأكبر لعدد من البلدان المجاورة لأفغانستان. كما أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواكبة جهود السلطات الأفغانية لتنمية التجارة والاستثمار الدوليين، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد.

ويواصل الاتحاد الأوروبي وأفغانستان الانخراط في حوار شامل بشأن الهجرة. ويشكل تنفيذ طريق المضي قدما المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان جزءا من تلك المناقشة، مع العديد من الإجراءات المشتركة المزمعة ذات الصلة بمكافحة التهريب والاتجار بالبشر، وبأنشطة التوعية بشأن الهجرة غير القانونية. وتجري مناقشات أيضا لتقييم تنفيذ برنامج مساعدة إعادة الإدماج الذي اعتمد في عام ٢٠١٦، بغية ضمان إعادة الإدماج المستدامة للعائدين من بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة. وبنهاية هذا العام، سيتم حشد المبلغ الإجمالي البالغ ٧٨ مليون يورو المخصص لأفغانستان، وسيبدأ تنفيذ الأنشطة.

وسيكمل دعم الاتحاد الأوروبي قريبا بإنشاء برنامج إقليمي جديد بشأن الهجرة والتشرد القسري بميزانية تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون يورو المستفيد الرئيسي منه – اعتبارا من عام ٢٠١٦ – هي أفغانستان. وسيشمل البرنامج تنفيذ أنشطة على كلا الصعيدين القطري والإقليمي لمواجهة تحديات الهجرة والتشريد القسري، بما في ذلك تقديم الدعم للاجئين الأفغان والمشردين داخليا والعائدين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أفادت البعثة بانخفاض مقداره ٦ في المائة في عدد المدنيين الذين قتلوا وأصيبوا في النزاع هذا العام، مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦ – السنة التي شهدت ارتفاعا قياسيا في مستويات الضرر الذي لحق بالمدنيين. ومع ذلك، وبعيدا عن تلك الأرقام المروعة، فمن المثير للقلق البالغ أن نسبة النساء ممن يتعرضن للقتل أو الإصابة في ازدياد فضلا عن الضرر البالغ الذي لا يزال يلحق بالمدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وسط ارتفاع عدد القتلى الناجم عن الهجمات الانتحارية. وندعو جميع الأطراف إلى حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان. وعلينا أيضا مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية واحترام حيادها وحيزها الإنساني عند عملها على تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا للفئات الأكثر ضعفا. وفي ضوء التهديد الذي يواجه السكان من جراء العدد الكبير من الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة، يشجع الاتحاد الأوروبي أفغانستان على المحافظة على الوتيرة الحالية لإزالة الألغام.

كما تؤجج الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها والاتجار بها انعدام الأمن والاستقرار. ولقد أطلعنا على أرقام الأمم المتحدة المثيرة للقلق التي تشير إلى ازدياد ملحوظ في إنتاج

الأفيون. ونشجع حكومة أفغانستان على أن تواصل بقوة تنفيذ خطة عملها الوطنية لمكافحة المخدرات في ظل الدعم الكامل من المجتمع الدولي وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر الأطر الإقليمية ذات الصلة، من قبيل مبادرة ميثاق باريس.

وفي الختام، سيظل الاتحاد الأوروبي ينظر إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على أنها شريك أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في أفغانستان. فقد اضطلعت البعثة بدور قيم في كفالة تقديم الدعم الدولي على أوسع نطاق ممكن لعملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم تلك الجهود بكل الوسائل المتاحة له.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري إلى اليابان على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. كما أشكر سفير أفغانستان على بيانه. وأخيرا، أود أن أشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته وعلى عرضه للتقرير الأخير للأمين العام، على النحو الوارد في الوثيقة S/2017/1056.

للأسف، لا يزال الأمن وعدم الاستقرار يشكلان التحديين الرئيسيين الذين يتوجب على أفغانستان التصدي لهما. ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام، فبالرغم من الانخفاض الضئيل البالغ أربعة في المائة في الحوادث، تظل الحالة الأمنية شديدة التقلب نتيجة لاستمرار النزاعات بين الحكومة والقوات المناوئة لها في معظم أنحاء البلد. ويسلط التقرير الضوء أيضا على واحد من أعنف الأسابيع التي شهدناها في الآونة الأخيرة، عندما شنت عناصر إرهابية هجمات منسقة في العديد من المواقع.

وتواصل إيران دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان. ولا شك أن الحالة الأمنية في أفغانستان تؤثر تأثيرا مباشرا، في رأينا، على أمن حدودنا والمنطقة. وتؤكد إيران مجددا دعمها لأي عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها، كما أنها على أهبة الاستعداد للمشاركة بوصفها طرفا إقليميا فاعلا في جميع العمليات الجارية.

وتقود حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية الحرب ضد الإرهاب، ولا سيما ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة لها وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة فضلا عن المجرمين، بمن فيهم أولئك الضالعون في تجارة المخدرات. وعليه، تحتاج الحكومة الأفغانية إلى دعم أكبر ومستمر من المجتمع الدولي في حربها تلك، فضلا عن التصدي لما يواجهها من تحديات أمنية واقتصادية وسياسية معقدة.

ويشكل تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان أولوية لدينا وخطوة كبرى نحو توطيد السلام والنشاط الاقتصادي في المنطقة. ونرحب بل نحث على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك وضع تدابير تيسر الاتصال والتجارة والعبور على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك السياق، نرحب بأول شحنة من السلع قدمت من الهند إلى أفغانستان عبر ميناء تشاباهار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد واصلت أفغانستان وإيران جهودهما الثنائية الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاق شراكة شاملة من خلال عقد جولة ثانية للجان العاملة في كابل في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. كما نوقشت المسائل المتعلقة بالمياه والأمن واللاجئين والمهاجرين على مستوى نواب الوزراء.

إن التحديات التي تواجه أفغانستان ومنطقتنا متشابكة. لذا، نشعر بالقلق الشديد إزاء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تشير إلى زيادة بنسبة ٨٧ في المائة في إنتاج الأفيون على مدار هذا العام. فتلك المعلومات تثير الذعر لا سيما عندما نحيط علما بأن المخدرات تشكل مصدرا رئيسيا للدخل للجماعات الإرهابية. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم المشاريع والأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في إطار المبادرة الثلاثية لمكافحة المخدرات.

واستضافت إيران، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، ملايين اللاجئين الأفغان، وتقاسمنا معهم مواردنا وخدماتنا، بما في ذلك السلع الأساسية، وخدمات الصحة العامة والتعليم العام على جميع المستويات. ولا تزال إيران تشارك في أعمال اللجنة الثلاثية لأجل التخطيط للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والتدريجية للاجئين الأفغان إلى بلدهم. وسيتوقف نجاح العودة الطوعية في المقام الأول على توفير الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين في أفغانستان، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تعبئة المزيد من الدعم الدولي لتحقيق ذلك الغرض. وثمة حاجة ملحة إلى التوصل إلى نهج قوي منسق بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة، ووضع استراتيجية شاملة لمعالجة الاحتياجات المجمعة للمشردين والعائدين بغية أن تصبح عملية إعادة اللاجئين الأفغان إلى الوطن أكثر فعالية.

ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة ووكالاتها في جهودهما الرامية إلى تقديم المساعدة في مجالي التنمية وإعادة الإعمار إلى أفغانستان من خلال وضع خطة شاملة لذلك. ويجب الحفاظ على استمرار إمساك الحكومة الأفغانية بزمام الأمور وعلى الشراكة معها من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في تقديم الخدمات الضرورية في المجالات ذات الأولوية، على النحو الذي تشير إليه الحكومة الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. كما نتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو وغيره من مقدمي الإحاطات على ما قدموه من رؤى متعمقة بشأن استمرار الحالة الصعبة التي تواجهها أفغانستان.

إن تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان خلال الأشهر القليلة الماضية مسألة تبعث على القلق الشديد. فلا يزال الإرهابيون يهاجمون الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم المرضى في المستشفيات والأطفال في المدارس والمصلون في المساجد بل حتى مشيعي الجنازات. كما تمكنت الجماعات الإرهابية من فرض سيطرتها على أراضٍ. بيد أن ما أبداه الشعب الأفغاني وقوات الأمن من قدرة على الاستمرار في الصمود مثال يحتذى به. ولكن لا يزال المستقبل الأفضل الذي يتطلع إليه الشعب يبدو بعيد المنال.

فلم تكن مشاوراتنا المنتظمة والإجراءات التي اتخذها المجلس كافية لعكس مسار الحالة في الميدان على نحو فعال. ولقد أصبح من الواضح بشكل مؤلم منذ وقت طويل أن الحالة الأمنية في أفغانستان لها آثارها ليس على المنطقة فحسب، بل وعلى العالم بأسره. فهي ليست مشكلة وطنية فحسب. وفي الوقت الذي تنشأ فيه تهديدات جديدة عن داعش، لا يمكن لمجلس الأمن حتى أن يقرر إن كان ينبغي إدراج أسماء القادة الجدد لطالبان على القوائم أو تجميد أصول زعيم الجماعة بعد مرور أكثر من سنة على عرض المسألة عليه.

ويجب وضع حد للدعم المقدم للمنظمات الإرهابية من قبيل حركة طالبان وشبكة حقاني وداعش وتنظيم القاعدة

والجماعات التابعة لها، مثل جماعة لشكر طيبة وجيش محمد من خارج أفغانستان. كما يجب القضاء على جميع الملاذات الآمنة والملاجئ المتاحة لهذه الجماعات خارج حدود أفغانستان. ويقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كبيرة في ذلك الصدد بغية تحقيق مصلحتنا الجماعية.

إن الارتفاع في إنتاج الأفيون، وزيادة المناطق المزروعة بالأفيون في أفغانستان، على النحو المبين في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مدعاة للقلق الشديد، لا سيما نظرا لدورهما في إدامة دائرة الإرهاب. وهذا الاتجار بالمخدرات ليس شاغلا محليا. إذ يجب تحديد الشبكات الدولية التي تدير هذا الاتجار غير المشروع والتصدي لها. وتحتاج المشكلة إلى المعالجة من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات القابلة للتحقق.

ويمكن لمجلس الأمن أن يستخدم بفعالية نظام الجزاءات بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) في سياق الأموال التي تجنيها الشبكات الإرهابية. للأسف، لم يحدث ذلك. نحن نرحب بالزيارة التي قام بها رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى أفغانستان، والزيارة المقبلة التي سيقوم بها مجلس الأمن إلى البلد في أوائل الشهر القادم. ومن الضروري أن نلاحق قادة المنظمات الإرهابية. ونحن بحاجة إلى تحديد أعمال الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلد والتحقيق فيها.

ولا بد من السعي بإخلاص من أجل دعم عملية سلام ومصالحة وطنية بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، في إطار دستور أفغانستان. ويقتضي أي تقدم مجدٍ وقفَ أعمال العنف، وقطع الصلات مع الإرهاب الدولي، واحترام حقوق عامة الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والأطفال. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يجدد التزامه تجاه أفغانستان كل سنة من خلال مختلف الجهود الدولية، بما فيها جهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، من الضروري لأن يتمثل الهدف الأسمى في احترام سيادة أفغانستان وقيادتها لعمليات السلام وملكيتها لها.

ونهنئ أفغانستان بانتخابها لأول مرة عضوا في مجلس حقوق الإنسان. ومشاركة أفغانستان النشطة في الأمم المتحدة بشأن مختلف القضايا ذات الأهمية آخذة في الازدياد.

ويمثل التعاون الإنمائي أحد أهم جوانب صداقتنا طويلة الأمد مع أفغانستان. إن الزيارات التي قام بها مؤخرا إلى الهند الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله في الأشهر الثلاثة الماضية، قد وفرت زخما جديدا للشراكة الإنمائية واسعة النطاق التي أطلقها كلا بلدينا في أيلول/سبتمبر. ويشمل هذا مجالات متنوعة، بما في ذلك التعليم، والصحة، والزراعة، والهياكل الأساسية، والطاقة المتجددة، وإمدادات مياه الشرب وتنمية الموارد البشرية. وتتراوح الاتصالات الشخصية بين شعبينا من الكليات وملاعب الكريكت إلى ميادين التجارة والاستثمار.

وتتضح أهمية الترابط والعبور لأغراض التجارة والطاقة من أجل إحلال السلام والازدهار في أفغانستان البلد غير الساحلي. ومن المؤسف أن مُنع النقل البري العادي وإمكانية العبور بين أفغانستان واقتصاد كبير مثل اقتصاد الهند منذ سنوات عديدة. وهذا يضر برفاه الشعب الأفغاني. ونحن نعمل مع شركائنا لمعالجة هذه المسألة. وفي الشهر الماضي، وصلت أول شحنة مساعدة من القمح والحبوب من الهند إلى أفغانستان عبر ميناء شاباهار في إيران. وهذا يمثل بالنسبة لأفغانستان بداية عهد جديد من الترابط القوي والموثوق والمعزز.

والتحديات معروفة جيدا. ومن الضروري أن يتم الاستخدام الفعال للأدوات المتاحة للمجلس والمجتمع الدولي من أجل مواجهتها. ويتطلب هذا إرادة جماعية وإجراءات مستهدِفة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ياردلي (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

وأستراليا تهنئ أفغانستان بتغلبها على التحديات الكبيرة في المجالات الأمنية والسياسية والإنسانية في عام ٢٠١٧، وتلاحظ التقدم المحرز في الإصلاحات الرئيسية، ولا سيما في مجال مكافحة الفساد في القطاع الأمني. ونشجع الاهتمام المتواصل بتحديات البيئة الأمنية، وإنشاء عملية سلام ذات مصداقية والاستجابة لاستمرار ارتفاع معدلات التشرد الداخلي.

ونرحب بإقرار البرلمان الأفغاني مؤخرا تعيين ١١ مرشحا لشغل مناصب وزارية لإضفاء المزيد من اليقين على السياسة المحلية، ولكن ثَبّطنا الإخفاق في إقرار تعيين المرشحة الوحيدة من بينهم. وسيكون إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٨ بالغ الأهمية بالنسبة للمصداقية السياسية. ونشجع أفغانستان على مواصلة العمل صوب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وحسنة التوقيت، ونرحب بالتزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم الانتخابي.

كما يستدعي الاتجاه المقلق المتمثل في زيادة إنتاج المخدرات التي تم تحديدها في التقرير الصادر مؤخرا عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اهتماما متزايدا من أجل تفادي تقويض الأمن والمكاسب الإنمائية.

وفي حين أن المراحل الانتقالية الأمنية والسياسية هامة، من الضروري عدم إهمال التحول الاقتصادي في أفغانستان. إذ إنه يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار طويل الأجل. ومما يُثلج صدرنا ازدياد التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي شهد إقامة أفغانستان لشراكات تجارية أوثق مع جيرانها خلال عام ٢٠١٧. ونحن نتطلع إلى اجتماع عملية كابل الذي سيجري في شباط/فبراير ٢٠١٨ بوصفه وسيلة لمواصلة تجميع مختلف مبادرات السلام في إطار عملية سلام متماسكة وشاملة يملكها ويقودها الأفغان. ونرحب أيضا بزيادة التعاون بين أفغانستان وباكستان، ونحث على إيلاء الأولوية لتعزيز هذه العلاقة الثنائية، التي تكتسي أهمية حيوية للاستقرار الإقليمي.

وتواصل أستراليا العمل مع الشركاء لدعم الاستجابة الدولية للتحديات التي تواجه أفغانستان. ونرحب بتجديد الالتزامات الدولية تجاه أفغانستان في ٢٠١٧، بما في ذلك استراتيجيات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن أفغانستان، والالتزام المُعَزَّز من منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائها. كما أسهمت أستراليا في ذلك الجهد، بزيادة متواضعة لمساهمتنا العسكرية في بعثة الدعم الوطيد خلال ٢٠١٧.

لقد كانت هذه السنة مفعمة بالتفكير ومواءمة نهج المجتمع الدولي في أفغانستان. ونحث على التنفيذ الكامل لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وإدراج ما انبثق عن هذه التوصيات في الولاية المجددة للبعثة – ولا سيما المبادرات التي تعالج المسائل الجنسانية.

وتقدر أستراليا الإسهام الكبير من وكالات الأمم المتحدة وموظفيها في أفغانستان، ونود أن نشكرهم على تعاونهم الوثيق بوصفهم شركاء إنمائيين ودبلوماسيين خلال ٢٠١٧. وإذ ننتقل إلى ٢٠١٨، فإننا نتطلع إلى نهج مُجَدَّداً. فلدينا فرصة سانحة للاستفادة من زخم ٢٠١٧، ورؤية تقدم ملموس بالنسبة لأفغانستان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.